

Distr.: General
6 September 2016
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال المؤقت**

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ لتسع بعثات سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية التي تضم المبعوثين الخاصين والشخصيين والمستشارين الخاصين للأمين العام.

ويبلغ مجموع الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة، باستثناء مكتب المبعوث الخاص لليمن، والذي ستُقدّم الموارد المقترحة له في إضافة مستقلة، ٩٠٠ ٣٨٥ ٣٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

** A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

101016 280916 16-15317 (A)



المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة عن الوضع المالي	٣
ثانيا -	البعثات السياسية الخاصة	٤
ألف -	مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	٤
باء -	مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	١٢
جيم -	مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٢٠
دال -	المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	٣٣
هاء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	٣٧
واو -	ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية	٤٤
زاي -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية	٥١
حاء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان	٦٢
طاء -	مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى	٧٠

أولا - لمحة عامة عن الوضع المالي

١ - تبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ٩٠٠ ٣٨٥ ٣٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويورد الجدول ١ أدناه مقارنة بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ واحتياجات عام ٢٠١٦ على نحو ما وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٧٠ ألف وباء وبعد النظر في تقرير الأمين العام (A/70/348/Add.1) والإضافات الأخرى ذات الصلة) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/70/7/Add.10) والإضافات الأخرى ذات الصلة).

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

احتياجات الفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
صافي احتياجات عام ٢٠١٧	الفارق (٢٠١٦-٢٠١٧)	الاحتياجات غير المشكورة	مجموع الاحتياجات	اعتماد عام ٢٠١٦	الفارق	النفقات المقدرة	الاعتماد
(٣)-(٥)=(٨)	(٤)-(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(١)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)
							البعثة
١ ١٢٥,٦	١٠,٦	-	١ ١٣٧,٨	١ ١٢٧,٢	١٢,٢	١ ١١٥,٠	١ ١٢٧,٢
							مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار
٢ ٩٤٧,٠	٢٤٥,٩	١٥,٠	٢ ٨١٠,٥	٢ ٥٦٤,٦	(١٣٦,٥)	٢ ٧٠١,١	٢ ٥٦٤,٦
							مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبض
٢ ١٩١,٣	١٧,٣	-	٢ ٢٠١,٠	٢ ١٨٣,٧	٩,٧	٢ ١٧٤,٠	٢ ١٨٣,٧
							مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية
٥٣٣,٧	(٤,٢)	-	٥٤٥,٣	٥٤٩,٥	١١,٦	٥٣٧,٩	٥٤٩,٥
							المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية
٢٨٤,٢	(١٣٥,٧)	-	٤٨٩,٢	٦٢٤,٩	٢٠٥,٠	٤١٩,٩	٦٢٤,٩
							مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
١ ٩٧٦,٠	٣٨,٣	-	١ ٩٧٦,٠	١ ٩٣٧,٧	-	١ ٩٣٧,٧	١ ٩٣٧,٧
							ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
٢٢ ٢٨٢,٥	٧ ٣٨٢,٠	٨٠,٦	١٩ ٥٠٦,٣	١٢ ١٢٤,٣	(٢ ٧٧٦,٢)	١٤ ٩٠٠,٥	١٢ ١٢٤,٣
							مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا
١ ٤٢٤,٨	(٢٥,٤)	-	١ ٣٨٧,٣	١ ٤١٢,٧	(٣٧,٥)	١ ٤٥٠,٢	١ ٤١٢,٧
							مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان

احتياجات الفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
صافي احتياجات عام ٢٠١٧ ^(أ)	الفروق (٢٠١٦-٢٠١٧)	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	اعتماد عام ٢٠١٦	الفروق	النفقات المقدرة	الاعتماد
(٣)-(٥)=(٨)	(٤)-(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(١)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)
٤ ٣١٣,٩	(٦٨,٨)	٢٦,٥	٤ ٣٣٢,٥	٤ ٤٠١,٣	١٨,٦	٤ ٣٨٢,٧	٤ ٤٠١,٣
٣٧ ٠٧٩,٠	٧ ٤٦٠,٠	١٢٢,١	٣٤ ٣٨٥,٩	٢٦ ٩٢٥,٩	(٢ ٦٩٣,١)	٢٩ ٦١٩,٠	٢٦ ٩٢٥,٩
مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى							
المجموع							

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

ألف - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

(٨٠٠ ١٣٧ ١ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ - اتخذت الجمعية العامة، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قرارها ٢٣٣/٧٠ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته حول حقوق الإنسان والديمقراطية والمصالحة في ميانمار، بإشراك جميع أصحاب المصلحة، وأن يعرض على حكومة ميانمار مساعدة تقنية في هذا الصدد. وبناء على طلب الأمين العام وبالنيابة عنه، واصل المستشار الخاص عمله لتنفيذ ولاية المساعي الحميدة في ميانمار.

٣ - وفي أعقاب الانتخابات التي جرت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وما تمخضت عنه من بيئة جديدة، واصل المستشار الخاص العمل، من خلال المشاركة الشاملة مع السلطات وغيرها من أصحاب المصلحة داخل البلد وخارجه، على إحراز تقدم في ثلاثة مجالات واسعة، هي:

(أ) تشجيع سلطات ميانمار على مواصلة السعي لإرساء الديمقراطية، وعلى العمل، في سياق ذلك، مع المجتمع الدولي على نحو أكثر انفتاحاً؛

(ب) دعم عمل أفرقة التفاوض التابعة للحكومة وللجماعات الإثنية المسلحة على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد، والذي تم التوصل إليه في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بين الجماعات المسلحة الاثنية والحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى العمل مع الجماعات التي لم توقع على الاتفاق بهدف إعادتها إلى عملية السلام؛ والمشاركة في المحادثات مع أصحاب المصلحة الداخليين والدوليين حول المسائل المتصلة بلجنة الرصد الاتحادية المشتركة كجزء من تنفيذ الاتفاق؛ والعمل مع المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني داخل ميانمار وخارجها تشجيعاً على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء التمييز المؤسسي ضد المسلمين في ميانمار، ولا سيما الروهينجيا؛ ودعم الجهود الوطنية وتنسيق المساعدة الدولية الرامية إلى تحقيق المصالحة والوثام الطائفي في ميانمار، بما يشمل ولاية راخين؛

(ج) العمل على اتباع نمط أكثر انتظاماً للمشاركة والتعاون بين ميانمار ومنظومة الأمم المتحدة من خلال عملية المساعي الحميدة وتيسير الدعم المتعدد الأطراف من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية في البلد من خلال تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وميانمار.

٤ - ويواصل الأمين العام ومستشاره الخاص العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء ذات الصلة على تنفيذ ولاية المساعي الحميدة. وإضافة إلى المشاركة في اجتماعات ثنائية في نيويورك وميانمار، قدم المستشار الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن الحالة في ميانمار. وإضافة إلى ذلك، عقد فريق الشراكة المعني بميانمار اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٥ - تعاون المستشار الخاص ومكتبه تعاوناً وثيقاً مع إدارات المنظمة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق بناء السلام. كما شمل تعاون مكتب المستشار الخاص الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع، وذلك بتقديم مساهمات حول ميانمار في تقاريرهما الدورية. ويعمل المستشار الخاص على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهو يزود تلك الكيانات بما يلزم من المشورة والتوجيه في المجال السياسي. ويواصل المستشار الخاص العمل بالممارسة الراسخة المتمثلة في التشاور مع الفريق القطري عند زيارة ميانمار. وقد ساعدت هذه المشاورات المنظمة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة الآخرين على كفالة الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. وتماشياً مع هذه الجهود، يشارك المستشار الخاص في فرقة العمل المشتركة بين

الوكالات، كرئيس مشارك لها، وفي فريق كبار الاستشاريين المعني بميانمار، وهو فريق أنشئ تمثيلاً مع مبادرة "حقوق الإنسان أولاً". وقد بقي مكتب المستشار الخاص يحتفظ بوجود له في ميانمار، يحول من موارد خارجة عن الميزانية ويديره مكتب الأمم المتحدة للخدمات المشاريع.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٦ - أحرز تقدم نحو تنفيذ ولاية المساعي الحميدة في مجالات إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان والتنمية.

٧ - وأجرت ميانمار انتخابات تاريخية يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وحضر الانتخابات أكثر من ١٢ ٠٠٠ مراقب من منظمات محلية ودولية وشهدوا العملية بمراحلها المختلفة. وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات مباشرة، عمل المستشار الخاص مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك رئيس اللجنة الاتحادية المعنية بالانتخابات، وعقد مشاورات حول مختلف القضايا ذات الصلة، ومنها الشاغل المتعلق بحرمان الأقليات من حق التصويت. على أن الانتخابات شهدت إقبالاً مثيراً للإعجاب إذ شارك فيها نحو ٧٠ في المائة من المؤهلين للتصويت. وفي حين أن الأمم المتحدة لم تراقب الانتخابات، فإن مكتب المستشار الخاص شارك في بعثة كانت حاضرة يوم الانتخابات، وقدم السياق السياسي للعوامل المعقدة المؤثرة. وفازت الرابطة الوطنية للديمقراطية فوزاً ساحقاً في انتخابات عام ٢٠١٥ وشغلت ٧٩ في المائة من المقاعد المنتخبة في المجلس الأدنى و ٨٠ في المائة من المقاعد المنتخبة في المجلس الأعلى، وبذلك حصلت على أغلبية برلمانية مريحة، حتى مع تخصيص ٢٥ في المائة من المقاعد للقوات المسلحة بموجب الدستور. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، انتخب مجلسا البرلمان الجديد كلاهما هتين كياو رئيساً لميانمار.

٨ - وفي أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تم تشكيل لجنة اتحادية مشتركة لحوار السلام هيأت الأرضية لإجراء حوار سياسي رسمي في ناي ببي تاو بدأ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن اتفاق وقف إطلاق النار على نطاق البلد الذي وُقّع قبل ذلك، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لم يشمل إلا ثماني جماعات إثنية، حيث اختارت جماعات إثنية مسلحة رئيسية مثل وا ومنظمة استقلال كاتشين البقاء خارجة، فإن عقد مؤتمر السلام في ناي ببي تاو كان إنجازاً كبيراً. ودُعي المستشار الخاص إلى حضور محادثات السلام بصفة مراقب وواصل العمل مع مختلف أصحاب المصلحة بغية جعل العملية مستدامة وشاملة للجميع. وفي وقت لاحق، دُعي الأمين العام للمشاركة في مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين الذي بدأ في ناي ببي تاو في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وجمع المؤتمر

الجماعات الإثنية في ميانمار في التزام مشترك بالاتحاد الفدرالي على أساس من المساواة والديمقراطية وتقرير المصير.

٩ - وخلال فترة التقرير، بقي التمييز المؤسسي المستمر ضد الروهينجيا في ميانمار مبعثاً للقلق البالغ. وشدد المستشار الخاص مراراً وتكراراً، سواء على المالأ أو في مشاورات خاصة مع السلطات، على الحاجة إلى قيام الحكومة بالتصدي للتمييز ضد الروهينجيا، وتحسين أحوال المشردين داخلياً في المناطق المتضررة، والعمل على عودتهم الطوعية إلى ديارهم. وطالب المستشار الخاص زعماء ميانمار مراراً باتخاذ التدابير لتجنب الاستقطاب بين الشعوب والطوائف على أساس إثني أو ديني، وكذلك لوقف خطاب الكراهية، وإنهاء التحريض على العنف، والترويج للوئام الطائفي. كما واصل المستشار الخاص عمله بقوة مع مركز التنوع والوئام الوطني الذي يضطلع بأعمال الإنذار المبكر ويروج للحوار بين الطوائف.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٦

١٠ - في حال تمديد الجمعية العامة لولاية مكتب المستشار الخاص، سيبقى نهجه المتعدد الوجوه والشامل للجوانب السياسية وجوانب حقوق الإنسان والجوانب الإنسانية والإنمائية إطاراً توجيهياً لجهود الوساطة الحميدة في عام ٢٠١٧، وسيستمر في البناء على العمل الذي تم إنجازه في هذه المجالات في عام ٢٠١٦. وستكون افتراضات التخطيط في مجالات العمل الثلاثة على النحو التالي:

(أ) في مجال إرساء الديمقراطية، فتح تشكيل الحكومة المدنية فصلاً جديداً في رحلة ميانمار نحو الانتقال إلى ديمقراطية حية. وقد أعربت الحكومة الجديدة عن الحاجة إلى إجراء إصلاحات دستورية وإلى تعزيز سيادة القانون والمؤسسات القضائية ترسيخاً للعملية الديمقراطية. وسيتقرر نجاح هذه الجهود، في جانب كبير منه، بتطورات العلاقة بين العسكريين والحكومة الحالية وعمدى تمكن كل من الطرفين من تقبل الطرف الآخر. وسيواصل المستشار الخاص، في هذه البيئة السياسية الحساسة، دعمه لجهود البلد الرامية إلى تطبيع علاقاته مع الأمم المتحدة؛

(ب) وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، سيواصل مكتب المستشار الخاص تقديم الدعم لجهود الحكومة الجديدة الرامية إلى تعزيز الآليات الوطنية والمساعدة على الدفع قدماً بعملية الحوار السياسي. وستستمر الجهود لجعل عملية السلام أكثر شمولاً بحيث تضم الجهات غير الموقعة. وفي هذا السياق، سيعمل المكتب عن كثب مع أصحاب المصلحة على المستوى الداخلي والدولي. وسيسعى المستشار الخاص إلى قيادة جهود منظومة الأمم المتحدة

بحيث يتمكن أصحاب المصلحة الوطنيون والآليات الوطنية من العمل مع مختلف فروع المنظمة، بالموارد والأدوات المتوفرة، لدعم جهود وقف إطلاق النار، بما في ذلك تنسيق التمويل والتدابير المتعلقة بلجنة الرصد الاتحادية المشتركة وعملية الحوار السياسي والمجالات الأخرى؛

(ج) وفيما يتعلق بالتوترات الطائفية في ولاية راخين وأجزاء أخرى من البلد، سيواصل مكتب المستشار الخاص العمل مع جميع الجهات الفاعلة على تعزيز التماسك الاجتماعي وإنهاء التمييز المؤسسي ضد الروهينجيا. وسيعمل المستشار الخاص مع الحكومة الجديدة على تيسير سبل الوصول دون عائق للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وتنمية القدرات اللازمة لمواجهة الاحتياجات المؤقتة والطويلة الأجل لدى السكان المتضررين من العنف الطائفي. وستستمر جهود دعم المبادرات الوطنية الموجهة نحو الحوار الطائفي بمشاركة المنظمات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الحكومة، فيما يتعلق بمبادرات من قبيل مركز التنوع والوئام الوطني، وهي جهود موجهة أيضاً لمنع التوتر بين الطوائف. إضافة لذلك، سيبدل المستشار الخاص جهوده للمساعدة على ضمان الاحترام التام لمختلف أبعاد حقوق الإنسان لطائفة الروهينجيا والمعالجة الكافية للمسائل الأطول أجلاً والمتمثلة في الجنسية وبطاقات الهوية وأذون العمل وتسجيل المواليد. وسيواصل المستشار الخاص، بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري والمجتمع الدولي الأعم، دعمه وترويجه لتوسيع نطاق مشاريع التنمية على أساس ثنائي الإثنية في راخين التي تعتبر إحدى أشد ولايات ميانمار فقراً.

١١ - ويرد أدناه عرض لهدف مكتب المستشار الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة به.

الجدول ٢

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: الدفع بعملية المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧		
لم يتحقق	تحقق	تحقق	الإنجاز المستهدف	(أ) إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية
لم يتحقق	لم يتحقق		الإنجاز المقدر	
لم يتحقق			الإنجاز الفعلي	
٢٠	٢٥	٣٠	الإنجاز المستهدف	'٢' عدد اجتماعات الحوار السياسي بين الحكومة ومختلف الجماعات المسلحة العرقية
٢٠	٢٥		الإنجاز المقدر	
٢٢			الإنجاز الفعلي	
لم يتحقق	٣	٢	الإنجاز المستهدف	(ب) إحراز تقدم صوب الانتقال إلى الديمقراطية
٢	٣		الإنجاز المقدر	
٢			الإنجاز الفعلي	
٨	١٥	١٥	الإنجاز المستهدف	'٢' عدد القوانين والتعديلات المعتمدة التي تنهض بالحريات الأساسية
١٠	١٥		الإنجاز المقدر	
٥			الإنجاز الفعلي	
٢٠	٣٠	٧٦	الإنجاز المستهدف	(ج) إحراز تقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
١٣	٢٣٦		الإنجاز المقدر	
١٣			الإنجاز الفعلي	
١٥	٢٥	٣٠	الإنجاز المستهدف	'٢' عدد برامج بناء القدرات/التدريب التي تنظم في مجال حقوق الإنسان لفائدة أفراد القوات المسلحة وقوات الشرطة والسجون
٢٠	٢٥		الإنجاز المقدر	
٢٠			الإنجاز الفعلي	
لم يتحقق	١٥	٣٠	الإنجاز المستهدف	'٣' عدد المبادرات المشتركة بين الأديان
٨	١٥		الإنجاز المقدر	
٨			الإنجاز الفعلي	

النواتج

- تقرير الأمين العام السنوي المقدم إلى الجمعية العامة (١)
- إجراء مناقشات ومشاورات منتظمة مع سلطات ميانمار وسائر الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني، بشأن جميع المسائل المتصلة بالانتقال إلى الديمقراطية والمصالحة الوطنية

- تيسير تقديم الأمم المتحدة للمساعدة التقنية لتعزيز المصالحة والوئام الوطني في ولاية راخين
- تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة، بناء على الطلب، والقيام، بالتنسيق مع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بدعم الجهود التي تبذلها ميانمار في تحقيق أولوياتها الإنمائية
- العمل المنتظم مع الدول الأعضاء ذات الصلة، بما فيها الدول المجاورة وغيرها من بلدان المنطقة، في وضع نهج موحدة لمعالجة الحالة في ميانمار
- إحاطات إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن يقدمها المستشار الخاص (٢)
- إحاطات إلى فريق الشراكة المعني بميانمار يقدمها المستشار الخاص، بناء على الطلب (٢)

العوامل الخارجية

١٢ - من المتوقع أن تُحقّق جهود المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، ويضطلع المستشار الخاص بمعظمها، هدفها المنشود، وذلك شريطة أن تظل حكومة ميانمار وسائر الأطراف المعنية الأخرى ملتزمة بتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز المكاسب من مفاوضات السلام، بسبل منها التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار على نطاق البلد وتشجيع الوئام الوطني.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٣

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

احتياجات الفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
صافي احتياجات عام ٢٠١٧ ^(أ)	الفروق (٢٠١٦-٢٠١٧)	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	اعتماد عام ٢٠١٦	الفرق	النفقات المقدرة	الاعتماد
(٨)-(٥)=(٣)	(٧)-(٤)	(٦)	(٥)	(٤)=(١)	(٣)-(١)=(٢)	(٢)	(١)
٩٠٥,٣	٤٩,٥	-	٨٦٩,٩	٨٢٠,٤	(٣٥,٤)	٨٥٥,٨	٨٢٠,٤
٢٢٠,٣	(٣٨,٩)	-	٢٦٧,٩	٣٠٦,٨	٤٧,٦	٢٥٩,٢	٣٠٦,٨
١ ١٢٥,٦	١٠,٦	-	١ ١٣٧,٨	١ ١٢٧,٢	١٢,٢	١ ١١٥,٠	١ ١٢٧,٢

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٤
الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا															فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون					
															الموظفون			الخدمات فئة مجموع الوطنيون متطوعو					
وَأَع أَع م مد-٢ مد-١ ف-٥ ف-٤ ف-٣ ف-٢ الفرعي															الخدمات فئة مجموع الوطنيون مطلوعو			المجموع الميدانية/ الخدمات الموظفين من الفئة الرتبة الأمم					
															خدمات الأمن العامة			الدوليين الفنية		المحلية المتحدة		المجموع	
الوظائف المعتمدة																							
١	-	-	-	٢	١	-	٤	-	١	-	٥	-	-	-	٥	-	-	٥					
لعام ٢٠١٦																							
الوظائف المقترحة																							
١	-	-	-	٢	١	-	٤	-	١	-	٥	-	-	-	٥	-	-	٥					
لعام ٢٠١٧																							
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-					
التغير																							

١٣ - يعكس الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ انخفاض تكاليف السفر بسبب التطورات الانتقالية في أعقاب انتخابات ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وتشكيل الحكومة الجديدة، مما أدى إلى خفض عدد الرحلات إلى المنطقة لإجراء المشاورات وعقد الاجتماعات، مما تقابله جزئياً التكاليف الفعلية المتعلقة ببدلات شاغلي الوظائف، وهي بدلات تجاوزت ما هو مدرج في الميزانية.

١٤ - وتغطي الموارد المقترحة لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٧، وقدرها ٨٠٠ ١٣٧ ١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف الخمس (١ وكيل أمين عام، ٢ ف-٤، ١ ف-٣، ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (٨٦٩ ٩٠٠ دولار)، وكذلك التكاليف التشغيلية (٢٦٧ ٩٠٠ دولار)، التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (١٦٠ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٣ ٥٠٠ دولار)، والنقل البري (٢ ٧٠٠ دولار)، والاتصالات (١٢ ٦٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥ ٨٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣ ٣٠٠ دولار).

١٥ - ويُقترح أن يظل عدد الوظائف ومستواها في مكتب المبعوث الخاص بلا تغيير في عام ٢٠١٧.

١٦ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ لرصد اعتماد بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة داخل الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حالياً، ونسبة الإنفاق الفعلي على التكاليف العامة للموظفين مقارنة بالمرتبات

الفعلية، على أساس اتجاهات الإنفاق، مما يقابله جزئياً تخفيض في عدد الرحلات بسبب التقدم الكبير المحرز في ميانمار في مجالات إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان والتنمية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٧ - في عام ٢٠١٦، يجري استخدام موارد خارجة عن الميزانية تصل إلى نحو ٥٥٢ ٠٠٠ دولار لتوفير وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية أقدم (ف-٥) ووظيفة مساعد إداري (الرتبة المحلية) في ميانمار، فضلاً عن التكاليف التشغيلية، بما في ذلك الاتصالات والسفر في مهام رسمية وخدمات متنوعة أخرى.

١٨ - وفي عام ٢٠١٧، من المتوقع وصول موارد خارجة عن الميزانية قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار تقريباً لدعم استمرار عمليات المكتب المحلي في ميانمار.

باء - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

(٥٠٠ ٨١٠ ٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والمهدف

١٩ - يقدم مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، المعروف أيضاً باسم بعثة المساعي الحميدة، الدعم للمستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، المكلف بمساعدة الطرفين في إجراء مفاوضات بمهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

٢٠ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن الأمين العام في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/456) تعيين مستشاره الخاص المعني بقبرص، اعتباراً من ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لمساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات شاملة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة القبرصية. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، شرع الزعيمان في مفاوضات شاملة برعاية الأمم المتحدة بشأن الفصول المتعلقة بمسائل الحكم وتقاسم السلطة، والممتلكات، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والمسائل الاقتصادية، والأمن والضمانات، والأراضي. وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، حل إسبن بارث آيدى (النرويج) محل ألكسندر داوونر (أستراليا)، في منصب المستشار الخاص المعني بقبرص.

٢١ - وقدم الأمين العام منذ بداية المفاوضات الشاملة تقارير مرحلية إلى مجلس الأمن عن أنشطة مكتب المستشار الخاص (S/2009/610 و S/2010/238 و S/2010/603 و S/2011/112 و S/2011/498 و S/2012/149 و S/2016/15 و S/2016/599). وقدم المستشار الخاص اثني

عشرة إحاطة إلى مجلس الأمن (في ١٠ حزيران/يونيه، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، و ١٥ آذار/مارس، و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٢٩ آذار/مارس، و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ و ٢٦ كانون الثاني/يناير، و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، و ٢٨ كانون الثاني/يناير، و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦). وقد أحاط المجلس علماً، في قراره ٢٣٠٠ (٢٠١٦)، بتقرير الأمين العام (S/2016/599)، وأعرب عن ترحيبه بالتقدم الجيد المحرز في المفاوضات، وبالدعم الذي يقدمه المستشار الخاص، وشجع الجانبين على تكثيف المفاوضات الموضوعية على نحو مترابط بشأن القضايا الجوهرية العالقة، وشدد على عدم إمكانية استمرار الوضع الراهن. وإضافة إلى ذلك، واصل كل من الأمين العام والمستشار الخاص عقد اجتماعات بانتظام لتقديم إحاطات إلى الجهات الدولية المعنية والحكومات الرئيسية في المنطقة.

٢٢ - وعقب استئناف المفاوضات الموضوعية في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، حدثت زيادة كبيرة في وتيرة المفاوضات. ففي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦، خاض الزعيم القبرصي اليوناني والزعيم القبرصي التركي والمفاوضون التابعون لهما مباحثات على نحو مطرد غير مسبوق بشأن الفصول الموضوعية من المفاوضات. وإضافة إلى ذلك، في أوائل عام ٢٠١٦، وبدعم من مكتب المستشار الخاص، شرع الجانبان في العمل التقني دعماً للوصول إلى تسوية شاملة. وحتى الآن، تشكل ١٦ من أفرقة الخبراء العاملة واللجان في مجالات من قبيل الاقتصاد، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والممتلكات، والسلطة القضائية الاتحادية، والمعاهدات الدولية، وذلك كله بتيسير المستشار الخاص.

٢٣ - وإضافة إلى اللجان التقنية التسع الموجودة فعلاً (الجريمة والمسائل الجنائية، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والتراث الثقافي، وإدارة الأزمات، والمسائل الإنسانية، والصحة، والبيئة، والإذاعة، وفتح معابر جديدة)، أنشئت ثلاث لجان تقنية جديدة في مجالات الثقافة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦. وييسر عمل هذه اللجان الاثني عشرة كل من مكتب المستشار الخاص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٤ - وتمشيا مع النهج المتكامل للأمم المتحدة في قبرص، يعمل مكتب المستشار الخاص، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة على نحو يحقق أكبر قدر ممكن من التآزر ويضمن تقديم دعم متسق وفعال لجهود السلام. ويعمل شاغل منصب الممثل الخاص للأمين العام المعني بقبرص ورئيس القوة نائبا للمستشار الخاص

للأمين العام فيما يتعلق بالمفاوضات. وهو يعمل على كفالة وتنسيق قيام كل من القوة (على أساس عدم استرداد التكاليف) وفريق الأمم المتحدة القطري بتقديم الدعم لمكتب المستشار الخاص.

٢٥ - ومنذ أواخر عام ٢٠١٥، يقوم مكتب المستشار الخاص بتنسيق وتوفير الإشراف السياسي على مشاركة المؤسسات المالية الدولية - متمثلة حاليا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف المركزي الأوروبي - والمفوضية الأوروبية في دعم العملية. ويشمل ذلك توفير التوجيه السياسي والمدخلات، والتداول بالفيديو شهريا بغرض التنسيق، وإعداد وتيسير وتنسيق بعثات الخبراء بصفة منتظمة إلى قبرص، وتنظيم حلقات عمل مع الجانبين.

٢٦ - والاستعراض المفصل لترتيبات التنسيق بين مكتب المستشار الخاص وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي أُجري في حزيران/يونيه ٢٠١٠، لا يزال ساري المفعول (انظر A/65/706، المرفق الثالث). وأُبرم اتفاق رسمي بشأن الدعم الإداري واللوجستي في عام ٢٠١٣ بين البعثتين. ثم جرى استعراض الاتفاق في عام ٢٠١٥، وهو حاليا قيد الاستعراض مرة أخرى.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٢٧ - استأنف الزعيمان المفاوضات الشاملة في أيار/مايو ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، سارت المفاوضات بوتيرة غير مسبقة، بمعدل اجتماعين للزعيمين في الشهر وثلاثة اجتماعات للمفاوضين في الأسبوع حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦، واجتماعات شبه يومية فيما بعد. وأدى تكثيف العمل التقني دعما للمفاوضات إلى تيسير مكتب المستشار الخاص عقد اجتماعات أسبوعية لأفرقة الخبراء العاملة والمجموعات الفرعية واللجان التي أنشأها الجانبان، فضلا عن حلقات العمل والبعثات التي تشترك فيها المفوضية الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢٨ - ومع التزام الزعيمين المعلن بالتوصل إلى اتفاق تسوية شاملة في أقرب وقت ممكن، يتوقع مكتب المستشار الخاص مواصلة تكثيف المفاوضات الموضوعية ومسارات العمل التقنية في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦. وحسب ما تعكسه المؤشرات المبينة أدناه، يُتوقع زيادة وتيرة اجتماعات الزعيمين والمفاوضين والخبراء، وكذلك عدد الورقات التي ينتجها الجانبين، وعدد تدابير بناء الثقة.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٦، يُتوقع تحقيق زيادة في التقارب بين الأطراف بشأن المسائل الجوهرية والمسائل الفنية. وعقب استئناف المفاوضات الشاملة في أيار/مايو ٢٠١٥، أعرب

الزعيمان عن التزامهما بعملية مكثفة "بقيادة الزعيمين" واتفقا على الاجتماع مرتين في الشهر. ونُفذ هذا الالتزام في النصف الأول من عام ٢٠١٦، بعقد ١٢ اجتماعا مشتركا بين الزعيمين و ١٨ اجتماعا ثنائيا آخر بين كل منهما مع الأمم المتحدة بصورة منفصلة، ثم ارتفعت وتيرة الاجتماعات إلى اجتماعين بين الزعيمين أسبوعيا اعتبارا من تموز/يوليه. ويقدر أنه سيعقد ٦٦ اجتماعا بين زعيم القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وسارت اجتماعات المفاوضين على نمط مماثل لنمط اجتماعات الزعيمين في عام ٢٠١٦، حيث عُقد ٤١ اجتماعا مشتركا بين المفاوضين من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٦، و ١١ اجتماعا ثنائيا آخر منفصلا لمفاوضي كل من الجانبين مع الأمم المتحدة. ويقدر عقد ١٦٠ اجتماعا على الأقل بين المفاوضين بحلول نهاية عام ٢٠١٦. كما عُقد ١٥٧ اجتماعا للأفرقة العاملة واللجان التقنية لمناقشة مجالات محددة من الخبرة وتحديد مجالات التقارب، وذلك خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٦. ويقدر أنه سيعقد ٣٥٠ اجتماعا من هذا القبيل بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ومع تكثيف المفاوضات منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٥، أصدر الجانبان ٦٧ ورقة تبين التقدم المحرز في اتجاه التقارب على نطاق الفصول كافة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو. ومن المنتظر أن يصدر ما مجموعه ٢٠٠ ورقة من هذا القبيل بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بتنفيذ تدابير بناء الثقة التي صاغتها اللجان التقنية ووافق عليها الزعيمان، والتي ترمي إلى تيسير الحياة اليومية للقبارصة في أنحاء الجزيرة، أُنجِز اثنان من التدابير الجديدة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٦، ويتوقع إنجاز ثمانية تدابير أخرى قبل نهاية عام ٢٠١٦، ليلبلغ المجموع ٧٥ تدبيرا.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

٣٠ - إذا استمرت وتيرة التقدم الحالية في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦، يمكن أن تدخل العملية المراحل النهائية خلال عام ٢٠١٧. وبناءً على ذلك فسوف يُدعى مكتب المستشار الخاص إلى تيسير عقد المزيد من الاجتماعات بين الزعيمين والمفاوضين والخبراء، و "ممارسة الدبلوماسية المكوكة" بين الجانبين كل على حدة لحين التوصل إلى تسوية شاملة. وستزداد أيضا الحاجة إلى تنسيق العمل التقني في إطار التحضير لتنفيذ التسوية. وفي حين أن الموظفين/الميسرين العاملين في المكتب يتولون المسؤولية العامة عن كل فصل من فصول المفاوضات، يقدم الخبراء الاستشاريون الخبرة التقنية المتخصصة، عند الاقتضاء، للمساعدة على تسوية مواضع الخلاف وصياغة استراتيجيات التنفيذ. وإذا تحقق تقدم مهم في

المفاوضات في عام ٢٠١٦، يمكن أن يُطلب إلى الأمم المتحدة استضافة مؤتمر متعدد الأطراف لتناول المسائل النهائية التي لم يبت فيها.

٣١ - ومع تقدم العملية صوب ختام ناجح، سيواصل مكتب المستشار الخاص العمل مع مجموعة متنوعة من المحاورين، بمن فيهم ممثلو الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات النسائية، وكذلك مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، لحشد الدعم للمفاوضات ومساعدة الزعيمين على تهيئة طائفتيهما للتوصل إلى تسوية.

٣٢ - وسيواصل المكتب كذلك تيسير أعمال اللجان التقنية، بما فيها أي لجان جديدة قد تُنشأ، كما سيواصل دعم تدابير بناء الثقة.

٣٣ - ويُتوقع أن يتزايد معدل سفر المستشار الخاص، المقيم في جنيف، إلى قبرص والمنطقة ونيويورك، من أجل عقد اجتماعات مع الجانبين، وتيسير المفاوضات وحشد الدعم للعملية في المرحلة النهائية. وسيلزم توفير قدرات - على الصعيد الإداري والموضوعي - وموارد إضافية لاستيعاب الزيادة المتوقعة في الاجتماعات المعقودة على مستويات الزعيمين والمفاوضين والخبراء، وسفر المستشار الخاص إلى قبرص وتواجهه فيها.

٣٤ - وترد أدناه الأهداف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء المتصلة بالبعثة.

الجدول ٥

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧		
٦٠	٥٤	٧٠	الإنجاز المستهدف	(أ) التقدم المحرز في إطار المفاوضات الشاملة صوب التوصل إلى تسوية شاملة
٣٨	٦٦		الإنجاز المقدر	
٤٥			الإنجاز الفعلي	
١٠٠	١٤٦	١٦٠	الإنجاز المستهدف	[عدد الاجتماعات المعقودة بين ممثلي الزعيمين أو المفاوضين التابعين لهما بهدف تحديد مجالات التقارب]
١٠٠	١٦٠		الإنجاز المقدر	
١٠٢			الإنجاز الفعلي	

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧			
٢٢٩	٢٥٠	٣٥٠	الإنجاز المستهدف	[عدد اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان التقنية المعقودة لمناقشة مجالات محددة من الخبرة وتحديد مجالات التقارب]	
٢٥٠	٣٥٠		الإنجاز المقدر		
٢٥٤			الإنجاز الفعلي		
١٥٠	١٥٠	٢٠٠	الإنجاز المستهدف	[عدد الأوراق التي تبين التقدم المحرز في اتجاه التقارب بين الطرفين في إطار عملية التفاوض الشاملة]	
١٥٠	٢٠٠		الإنجاز المقدر		
٢٣١			الإنجاز الفعلي		
٤٠	٦٠	٨٠	الإنجاز المستهدف	٢' تنفيذ تدابير بناء الثقة التي صاغتها اللجان التقنية ووافق عليها الزعيمان والتي ترمي إلى تيسير الحياة اليومية للقبارصة في أنحاء الجزيرة	
٥٣	٧٥		الإنجاز المقدر		
٦٥			الإنجاز الفعلي		
[عدد تدابير بناء الثقة المنفذة]					

النواتج

- عقد اجتماعات ثنائية مع زعيم القبارصة اليونان وزعيم القبارصة الأتراك، أو ممثليهما أو مستشاريهما، فيما يتصل بجميع فصول المفاوضات (١٦٠).
- إسداء المشورة إلى الجانبين ووضع ورقات لخيارات السياسات بشأن المسائل المتعلقة بجميع فصول المفاوضات (٢٠٠).
- عقد جلسات إحاطة واجتماعات ثنائية مع المجتمع الدولي (١٢٠)
- تيسير الاجتماعات التي تعقدها الأفرقة العاملة واللجان التقنية بشأن المسائل الإجرائية والقانونية والتقنية والموضوعية ذات الصلة بجميع فصول المفاوضات وتدابير بناء الثقة (٣٥٠)
- عقد اجتماعات مع زعماء الأحزاب السياسية وغيرهم من أصحاب النفوذ والتأثير من الأفراد والجماعات ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني من كلا الطائفتين، والمشاركة في المناسبات التي تسهم في تهيئة بيئة مؤاتية لعملية التفاوض (٨٠)
- الاتصال بوسائل الإعلام القبرصية والدولية (٥٠ مقابلة و ٣٠ نشرة صحفية) بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- مواصلة حملة التوعية المتعددة الوسائط لحشد الدعم لعملية التفاوض
- تقديم تقارير و/أو إحاطات إلى مجلس الأمن (٤)

العوامل الخارجية

٣٥ - يُتوقع أن يتحقق الهدف رهنا باستمرار الإرادة السياسية لدى الزعيمين ولدى طائفتيهما للتغلب على التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة واقتران ذلك بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٦

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	
	اعتمادات الميزانية	التفقات المقدرة	الفرق	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٦ ^(أ)
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٨٤٩,٤	١ ٩٤٣,٨	(٩٤,٤)	١ ٨٤٩,٤	٢ ٠٣٤,٦	-	١٨٥,٢	٢ ١٢٩,٠
التكاليف التشغيلية	٧١٥,٢	٧٥٧,٣	(٤٢,١)	٧١٥,٢	٧٧٥,٩	١٥,٠	٦٠,٧	٨١٨,٠
المجموع	٢ ٥٦٤,٦	٢ ٧٠١,١	(١٣٦,٥)	٢ ٥٦٤,٦	٢ ٨١٠,٥	١٥,٠	٢٤٥,٩	٢ ٩٤٧,٠

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٧

الوظائف

الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون	
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	٣	٥	-	-	١٠	٣	١	١٤	-	٥	-	١٩	-
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	٣	٥	١	-	١١	٤	١	١٦	-	٥	-	٢١	-
التغير	-	-	-	-	-	١	١	-	٢	-	-	-	٢	-

(أ) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس الوقت الفعلي لممارسة العمل.

٣٦ - يعزى التجاوز المتوقع في النفقات في عام ٢٠١٦ بالأساس إلى انخفاض معدل الشغور المتعلق بالموظفين الدوليين عما هو مدرج في الميزانية، فضلاً عن زيادة احتياجات السفر في مهام رسمية عما هو مدرج في الميزانية لموظفي الأمم المتحدة الذين يعيّنون في مهام مؤقتة من مراكز العمل الأخرى دعماً للمفاوضات.

٣٧ - وتصل الموارد المقترحة لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٧ إلى ٢ ٨١٠ ٥٠٠ (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتوفر المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل استمرار ١٤ وظيفة دولية (١ وكيل الأمين العام، و ١ مد - ١، و ٣ ف - ٥، و ٥ ف - ٤، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) و ٥ وظائف للموظفين الوطنيين (٥ من الرتبة المحلية)، والإنشاء المقترح لوظيفتين جديدتين للموظفين الدوليين (١ ف - ٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية) (٦٠٠ ٢٠٣٤ دولار). وتتألف التكاليف التشغيلية (٩٠٠ ٧٧٥ دولار) من الخبراء الاستشاريين (٤٠٠ ١١٦ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٧٠٠ ١٩٩ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٠٦ دولار)، والنقل البري (٥١ ٥٠٠ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ٧٩ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٢٨ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٢٠٠ ١٩٤ دولار).

٣٨ - وقد أدت الزيادة الحادة في الاحتياجات الناجمة عن تكثيف المحادثات منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٥ إلى وضع عبء كبير على قدرة المكتب على الدعم المواضيعي والدعم الإداري. والمستشار الخاص للأمين العام، المقيم في جنيف، يسافر في المتوسط مرتين في الشهر إلى قبرص في عام ٢٠١٦، ويتوقع زيادة تواتر زيارته ومدتها في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦ وفي عام ٢٠١٧. ومع إعلان الزعيمين التزامهما بالتوصل إلى اتفاق تسوية شاملة في أقرب وقت ممكن، يتوقع المكتب مواصلة تكثيف المفاوضات الموضوعية ومسارات العمل التقنية في الفترة المتبقية من عام ٢٠١٦، وفي عام ٢٠١٧، مع زيادة عدد الاجتماعات المعقودة بتيسير من الأمم المتحدة في مقر المكتب. وتمشيا مع تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/599)، الذي أحاط مجلس الأمن علماً به في القرار ٢٣٠٠ (٢٠١٦)، والذي أعرب فيه الأمين العام عن اعتزامه تعزيز المكتب بموارد إضافية، ومن أجل الاستجابة للاحتياجات الإضافية المبيّنة أعلاه، يُقترح إنشاء وظيفة إضافية لموظف شؤون سياسية (ف-٣)، من أجل توفير الدعم الفني للمكتب بشأن جميع جوانب المفاوضات. ويقترح أيضاً إنشاء وظيفة إضافية لمساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية)

لضمان تمكّن المكتب من توفير الدعم الإداري واللوجستي الكافيين للمستشار الخاص ولاجتماعات الجانبين في سياق المرحلة المكثفة من المفاوضات.

٣٩ - ويعزى الفرق (الزيادة) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ بالأساس إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين نتيجة الإنشاء المقترح لوظيفتين جديدتين من وظائف الموظفين الدوليين، فضلا عن زيادة الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية نتيجة زيادة كثافة المفاوضات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٤٠ - في عام ٢٠١٦، تم رصد مبلغ ٣٥٠.٠٠٠ دولار لتمويل أربع وظائف (٢ موظف شؤون سياسية، (١ برتبة ف-٤ و ١ برتبة ف-٣)، ١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من المستوى المحلي). وهذه الوظائف مطلوبة لسد الفجوة في قدرة مكتب المستشار الخاص على توفير القدرة الكافية على الاستجابة لتكثيف المحادثات القبرصية ودعمه. وتبعا لتطور المحادثات، يمكن أن تُحشد موارد خارجة عن الميزانية لمواصلة دعم مكتب المستشار الخاص في عام ٢٠١٧.

جيم - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

(٢٠١٠ ٢٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٤١ - عملا بدعوة مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦ (٢٠٠١)، الموجهة إلى الأمين العام ليحيل إلى المجلس المعلومات والتحليلات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام رئيس المجلس، في رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، بقراره تعيين مستشار خاص معني بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علما بما يعتزم القيام به.

٤٢ - وحدّد الأمين العام مسؤوليات المستشار الخاص في ما يلي:

(أ) جمع المعلومات المتاحة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

الدولي، ذات الدوافع الإثنية والعرقية، التي قد تؤدي إلى وقوع جريمة إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛

(ب) القيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، ومن خلاله لمجلس الأمن، بتوجيه اهتمام أعضائه إلى الحالات التي يحتمل أن تؤدي إلى وقوع جريمة إبادة جماعية؛

(ج) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، عن طريق الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع جرائم إبادة جماعية أو وقفها؛

(د) إقامة اتصالات مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها لمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.

٤٣ - ويُستمد الإطار المرجعي المعياري لعمل المستشار الخاص، إضافة إلى الرسائل المتبادلة، من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والنصوص الأوسع نطاقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي؛ وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٤٤ - وفيما يتعلق بمبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة تناولت في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مسؤولية كل من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عن حماية السكان عن طريق منع جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتحرير عليها. وتعهد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون، في جملة أمور، بدعم الأمم المتحدة في بناء قدرة على الإنذار المبكر في هذا الصدد. وأهابوا بالجمعية كذلك أن تواصل النظر في مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية. واعتمدت الجمعية الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في قرارها ١/٦٠، في حين أعاد مجلس الأمن تأكيد أحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ في الفقرة ٤ من قراره ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، وأشار المجلس إلى إعادة التأكيد هذه في الفقرة الثانية من ديباجة قراره ١٧٠٦ (٢٠٠٦). وبإدراج الفقرة ١٤٠، التي أُعربَ فيها عن الدعم الكامل لمهمة المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، في ذلك الجزء من الوثيقة الختامية المتعلقة بموضوع المسؤولية عن توفير الحماية، أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي العلاقة الوثيقة بين الولايتين.

٤٥ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أعرب الأمين العام، في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/721)، عن اعتزامه تعيين مستشار خاص له معني بالتركيز على مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/722)، بأن المجلس قد أحاط علماً بما يعتزم القيام به. ويكلف المستشار الخاص بتطوير هذا المبدأ من النواحي المفاهيمية والمؤسسية والتنفيذية، ومواصلة إجراء حوار سياسي مع الدول الأعضاء بشأن تطبيقه.

٤٦ - وللإسهام في إجراء حوار مع الدول الأعضاء وفيما بينها، ولرسم الخطوط العريضة لاستراتيجية بشأن كيفية الاستجابة لأحكام الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أصدر الأمين العام تقريراً بعنوان "تنفيذ المسؤولية عن توفير الحماية" (A/63/677) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي مرفق ذلك التقرير، أشار الأمين العام إلى أنه يعتزم إنشاء مكتب مشترك للمستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن توفير الحماية، نظراً للطابع الوثيق والمتكامل لعملهما. ونوقش تقرير الأمين العام في الجمعية العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، مما أفضى إلى اتخاذ أول قرار، بتوافق الآراء، بشأن المسؤولية عن توفير الحماية (القرار ٣٠٨/٦٣)، أكدت فيه الجمعية العامة من جديد عزمها على مواصلة النظر في هذا المفهوم. وأكد الأمين العام مجدداً، في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الإنذار المبكر والتقييم والمسؤولية عن توفير الحماية (A/64/864)، اقتراحه بوضع التعاون بين المستشارين الخاصين في إطار مؤسسي. وأعاد مجلس الأمن، في قراره ٢١٥٠ (٢٠١٤) بشأن صون السلام والأمن الدوليين ومنع الإبادة الجماعية و ٢١٧١ (٢٠١٤) بشأن صون السلام والأمن الدوليين - منع نشوب النزاعات، تأكيد ما ورد في الفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، وأشار إلى أهمية دور المستشارين الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبمبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، "اللذان تشمل مهامهما العمل كآلية إنذار مبكر للحيلولة دون نشوء حالات محتملة قد تسفر عن وقوع إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وتطهير عرقي".

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤٧ - يعمل المستشاران الخاصان في تعاون وثيق مع سائر كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في

حالات النزاع، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويسهم المستشاران الخاصان وموظفو المكتب في منتديات السياسة العامة الرئيسية للأمم المتحدة، ومنها لجنة السياسات التابعة للأمين العام، وفريق الإدارة العليا التابع له، واللجنة التنفيذية للسلام والأمن. وقد واصل المكتب دعم تنفيذ مبادرة الأمين العام المعنونة "حقوق الإنسان أولاً"، وساهم في عمليات الاستعراض الداخلي.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٤٨ - واصل مكتب المستشارين الخاصين تنقيح المنهجية التي يتبعها في الإنذار المبكر من أجل تنبيه الأمين العام، وعن طريقه تنبيه مجلس الأمن وكذلك منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً بالحالات التي تنطوي على خطر الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية (انظر S/2004/567، المرفق، الفقرة (ب)). وفي عام ٢٠١٤، نشر المكتب إطاراً تحليلياً موسعاً يشكل أداة منهجية لتوجيه تقييم خطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، استناداً إلى القانون الدولي والأحكام القضائية السارية. وأحاط مجلس حقوق الإنسان علماً، في قراره ٣٤/٢٨ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥، بالإطار التحليلي، وشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على استخدام أطر ذات صلة، حسب الاقتضاء، لتوجيه عملها في مجال المنع. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قدم الأمين العام إلى رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية^(١)، وأوصى باستخدامه على أوسع نطاق ممكن من جانب كيانات الأمم المتحدة وأعضاء الأمم المتحدة لدعم الاستراتيجيات الوقائية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٤٩ - وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٦، قدم المستشاران الخاصان إلى الأمين العام خمس مذكرات استشارية بشأن التطورات القطرية أو الإقليمية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، مرفقة بتوصيات لاتخاذ إجراءات وقائية. وبناء على الطلب، قدم المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية إحاطات إلى مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بشأن المسائل ذات الصلة بولايته.

(١) انظر A/70/741-S/2016/71.

٥٠ - وواصل المستشاران الخاصان وضع مبادرات لمواجهة المخاطر العالمية المحددة، وقد اشتركا مع الزعماء الدينيين والجهات الفاعلة من جميع المناطق في وضع استراتيجيات إقليمية ذات صلة بالسياق لمنع التحريض على العنف الذي قد يفضي إلى الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، استناداً إلى "خطة عمل فاس" في عام ٢٠١٥.

٥١ - وقد استمر المستشاران الخاصان في تنظيم تدريب متخصص لتطوير القدرات على ما يلي: (أ) تحديد وإدارة المعلومات عن عوامل خطر الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها؛ (ب) تطوير قدرات الإنذار المبكر والوقاية من أجل تعزيز القدرة على مواجهة هذه الجرائم؛ (ج) وضع هياكل وأدوات وسياسات للتصدي لهذه الجرائم أثناء وقوعها. ويتزايد طلب الدول الأعضاء والمجتمع المدني على هذا التدريب. وفي الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٦، نظم مكتب المستشارين الخاصين التدريب أو سّر المساعدة التقنية في أورغواي والبوسنة والهرسك، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ولبنان، والمكسيك. ومن المقرر تنظيم أنشطة تدريبية أخرى في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وقد نُظّمت هذه الأنشطة بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٥٢ - وتأكيداً على أهمية اتباع نهج إقليمي، واصل المستشاران الخاصان إقامة شراكات تنفيذية مع ترتيبات إقليمية ودون إقليمية لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وقدم الدعم أيضاً بتوفير التدريب والمساعدة التقنية، بهدف وضع أطر وآليات إقليمية أو تعزيز القوائم منها بغية منع ارتكاب تلك الجرائم. وقد أدى العمل مع تلك المنظمات إلى ما يلي: (أ) زيادة التعاون بشأن المسائل ذات الصلة بولايتي المستشارين الخاصين؛ (ب) زيادة الوعي بأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، وبالتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكابها؛ (ج) نتيجة لذلك، تعزيز قدرات الوقاية والحماية والتصدي.

٥٣ - وقد واصل المستشاران الخاصان العمل مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن العمل الوقائي، بما في ذلك ما يتصل بالأوضاع في المنطقة. وقد قدم المكتب دعماً خاصاً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن تنفيذ البروتوكول المتعلق بمنع ومعاونة جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز. وفي أيار/مايو ٢٠١١، طلبت الدول الإحدى عشرة الأعضاء في المؤتمر الحصول على الدعم التقني من المستشارين الخاصين بشأن تنمية القدرات الإقليمية والوطنية المتعلقة بالإنذار المبكر، والتزمت بإنشاء لجان وطنية معنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم

الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها. ومنذ ذلك الحين، قدم المكتب التدريب والمساعدة التقنية إلى اللجنة الإقليمية المعنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز والمعاقبة عليها واللجان الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا وجنوب السودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، فضلا عن آلية التنسيق الوطنية في زامبيا المنبثقة عن المؤتمر.

٥٤ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصل المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية العمل مع رابطة دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الأعضاء فيها. ومنذ عام ٢٠١٤، يُجري مكتب المستشارين الخاصين مشاوراتٍ مع برلمانيين من دول الرابطة حول دورهم في منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في جنوب شرق آسيا.

٥٥ - وفي أوروبا، واصل المستشاران الخاصان العمل مع منظمات إقليمية بغية إدماج الوقاية من الأعمال الوحشية في الأطر السياسية والتنفيذية، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي. وقد قدم المستشاران الخاصان إحاطات منتظمة إلى مجلس السلام والأمن بالاتحاد الأوروبي، وعقدًا في عام ٢٠١٦ مناقشات رفيعة المستوى حول السياسات مع الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي بشأن تحسين الاستجابات لتهديد السكان الذي تشكله الجماعات المسلحة من غير الدول. وقد استند مكتب المستشارين الخاصين إلى التعاون القائم مع المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووضع ترتيبات التعاون مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومركز منع التزاغات.

٥٦ - وفي منطقة الأمريكتين، واصل المستشاران الخاصان تعاونهما مع منظمة الدول الأمريكية بشأن الخيارات المتاحة لتعزيز الإطار الإقليمي المتعلق بمنع جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة، بسبل منها مشاركة المكتب في الحوارات التي تدور فيما بين الدوائر الإدارية بشأن الأوضاع القطرية. وفي موازاة ذلك، واصل المستشاران الخاصان دعم مبادرات شبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية، التي تضم عضويتها ١٨ دولة. وساهم موظفو المكتب كمدرّبين في الأنشطة التدريبية التي تجريها الشبكة.

٥٧ - وشمل التعاون مع جامعة الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مساهمة الجامعة في أنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها مكتب المستشارين الخاصين في المنطقة.

٥٨ - وقد استمر المستشاران الخاصان في تشجيع الدول الأعضاء على تعيين جهات تنسيق وطنية تُعنى بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن توفير الحماية، وقدمتا مساهمة فنية في الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف شبكات جهات التنسيق.

٥٩ - واستمرت عملية التطوير السياسي والمؤسسي والتشغيلي لمبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، تماشياً مع قرار الجمعية العامة مواصلة النظر في المبدأ. وواصل المستشاران الخاصان التشاور مع الدول الأعضاء، سواء في نيويورك أو في عواصمها الوطنية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، بشأن تطبيق مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، والسبل الكفيلة بالوفاء بالتعهد الذي قطعه جميع رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم في عام ٢٠٠٥ بحماية السكان من خطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومن التحريض على ارتكابها. وأشرف المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن توفير الحماية على إعداد التقرير السنوي الثامن للأمين العام بشأن هذه المسألة، المعنون "حشد العمل الجماعي: العقد القادم من المسؤولية عن توفير الحماية" (A/70/999-S/2016/620). وقِيم هذا التقرير، الذي استرشد بالمشاورات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، الاتجاهات المتعلقة بارتكاب الجرائم الوحشية، وكذلك وجود حواجز أمام تنفيذ المسؤولية عن توفير الحماية. وعُقد حوار الجمعية غير الرسمي السابع بشأن المسؤولية عن توفير الحماية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

٦٠ - سيواصل المستشاران الخاصان إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن الحالات التي تنطوي على خطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وسيصدران توصيات بالإجراءات الوقائية التي ينبغي أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل المستشاران الخاصان أيضاً العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتعزيز التعاون والحوار وتنمية القدرات بهدف منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وتحديد أفضل الممارسات المطبقة لدى البلدان والمناطق التي تجنبت وقوعها، بسبل منها منع التحريض على ارتكابها. ولتحقيق هذه الغاية، سيواصل المستشاران الخاصان التركيز على أربعة مجالات للعمل، وهي: (أ) التوعية؛ (ب) جمع المعلومات وتحديد الشواغل؛ (ج) الإعلام عن الشواغل والتوصيات؛ (د) تطوير القدرات الكفيلة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتصدي لها حال وقوعها.

التوعية

٦١ - بغية منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، سيواصل مكتب المستشارين الخاصين دعم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني في مجال العمل بصورة جماعية صوب تحقيق هذا الهدف. ويمثل اكتساب فهم أكبر لأسباب وديناميات جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة، وللتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع ارتكابها، إجراءً وقائياً بحد ذاته. وفي ذلك الصدد، سيساعد المكتب الجمعية العامة في مواصلة نظرها في مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، بسبل منها إعداد التقارير السنوية للأمين العام عن مختلف أبعاد تطبيق هذا المبدأ، والتحضير لإجراء حوارات سنوية تفاعلية وغير رسمية بشأن المسؤولية عن توفير الحماية. وإضافة إلى ذلك، سينظم المكتب، بالشراكة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، أنشطة مُحددة لزيادة المعارف والعمل بشأن مختلف أبعاد منع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبشأن مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية.

٦٢ - وسوف يقوم مكتب المستشارين الخاصين بنشر البحوث والمنشورات التي وضعها بشأن مختلف جوانب منع الإبادة الجماعية ومبدأ المسؤولية عن توفير الحماية، وذلك بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، بوسائل منها موقعه على شبكة الإنترنت.

جمع المعلومات وتحديد الشواغل

٦٣ - سيواصل المستشاران الخاصان جمع المعلومات وتحديد التطورات المثيرة للقلق حول العالم من منظور منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وذلك بالتشاور مع إدارات الأمم المتحدة، ومكاتبها وصناديقها وبرامجها والدول الأعضاء المعنية. وسيستمران في الاستفادة من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسة والتنمية والشؤون الإنسانية التي تُجمع أساساً من مصادر الأمم المتحدة، وتقييم الحالات بناء على الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية الذي وضعه مكتب المستشارين الخاصين (انظر A/70/741-S/2016/71). وعند الاقتضاء، وبالتشاور مع الدولة ذات الصلة والسلطات الإقليمية، سيضطلع المستشاران الخاصان بإجراء زيارات قطرية للاجتماع مع المسؤولين الحكوميين والمنظمات الإقليمية والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء.

الإعلام عن الشواغل وإبداء التوصيات

٦٤ - وفقاً للممارسة المتبعة سابقاً والإجراءات التي حددها الأمين العام (انظر A/64/864)، سيوجه مكتب المستشارين الخاصين انتباه الأمين العام، ومن خلاله مجلس الأمن، إلى الحالات المثيرة للقلق، كما سيوصي بمسارات العمل لمنع أو وقف جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويستطيع المستشاران الخاصان الدعوة إلى تطبيق التدابير المتاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي يمكن أن تنفذها الدول في الاضطلاع بمسؤولياتها، من جانب المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، على نحو أكثر عموماً.

٦٥ - وإذا يلاحظ المستشاران الخاصان أن الإجراءات الوقائية والحماية عرفت أكبر قدر من النجاح في الحالات التي توافق فيها الدولة على اتخاذ إجراءات عاجلة ويتوصل فيها المجتمع الدولي إلى توافق في الرأي بشأن المشاكل وطريقة التصدي لها، فإنهما سيستخدمان جهود الدعوة للتشجيع على تهيئة بيئة سياسية مؤيدة للإجراءات الوقائية والحماية عن طريق المشاركة البناءة. ويمكن أن تكون جهود الدعوة ثنائية أو متعددة الأطراف، ويمكن أن تكون سرية أو علنية.

تطوير القدرات الكفيلة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلاً عن التحريض على ارتكابها والتصدي لها

٦٦ - سيواصل مكتب المستشارين الخاصين تطوير نطاق أنشطته في مجال التدريب والمساعدة التقنية، والمساهمة، عند الطلب، في تطوير المبادرات التي تقودها الدول، بما في ذلك الترتيبات الإقليمية وشبكات جهات التنسيق الدولية. وسيواصل المكتب تشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها عن حماية السكان من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وكذلك التحريض عليها. وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، سيقدم المستشاران الخاصان أيضاً المشورة والمساعدة لتعزيز القدرة على الصمود في وجه هذه الجرائم.

٦٧ - وسيواصل المستشاران الخاصان التشاور على نطاق واسع بهدف تحديد الشواغل وسد الثغرات الموجودة في السياسات والتوجيهات الحالية المتعلقة بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية.

٦٨ - ويرد أدناه الهدف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، ومقاييس الأداء المتصلة بالبعثة.

الجدول ٨

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: النهوض بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى حماية الجماعات السكانية من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتحرّض عليها

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز		الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧			
٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	الإنجاز المستهدف	١' عدد مسؤولي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الذين درهم المكتب على تحديد المعلومات المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها وتحليلها وإدارتها، وبشأن تدابير منع المخاطر المرتبطة بها والتخفيف من هذه المخاطر	(أ) زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تحديد مخاطر وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية ومنع تلك المخاطر أو التخفيف منها نتيجة لما يقدمه المستشاران الخاصان من تدريب ومساعدة تقنية
٣٥٠	٣٥٠		الإنجاز المقدر		
٣٤٦			الإنجاز الفعلي		
٨	٦	٦	الإنجاز المستهدف	٢' عدد الدول الأعضاء/المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية التي تلقت مساعدة تقنية من المكتب واتخذت تدابير لإنشاء مبادرات أو آليات وطنية وإقليمية لمنع وقوع جرائم الإبادة وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك إنشاء آليات للإنذار المبكر	
٦	٦		الإنجاز المقدر		
٩			الإنجاز الفعلي		
١٥	١٥	١١	الإنجاز المستهدف	١' عدد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي طلبت زيارة من المستشارين الخاصين أو يسّرت زيارتهما بشأن مسائل تتعلق بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وبشأن تطبيق مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية	(ب) زيادة الوعي بأسباب وديناميات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتدابير التي يمكن اتخاذها لمنع مخاطر وقوع هذه الجرائم أو التخفيف من هذه المخاطر، مما في ذلك اتخاذ تدابير في إطار مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية
١٥	١٢		الإنجاز المقدر		
١١			الإنجاز الفعلي		
٢٢٥	٥٠	٥٠	الإنجاز المستهدف	١' عدد المذكرات الاستشارية والإحاطات والبيانات ووثائق السياسات التي تستند إلى المعلومات المتسقة والموثوقة التي وردت في المقام الأول من داخل منظومة الأمم المتحدة، وتنبه الأمين العام، ومن خلاله مجلس الأمن، إلى الحالات التي يوجد فيها خطر محتمل للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، والتوصية بمسارات العمل لمنع هذه الجرائم	(ج) زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة ككل على منع مخاطر وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية أو التخفيف من هذه المخاطر، نتيجة لتقديم المكتب المشورة والتحليل المناسبين في حينه بخصوص مخاطر وقوع جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المتصلة بها في حالة معينة، وتقديم توصيات باتخاذ تدابير وقائية
٥٠	٥٠		الإنجاز المقدر		
٥٠			الإنجاز الفعلي		

النواتج

- إنشاء آليات للإنذار المبكر على أساس القيام منهجياً بجمع وإدارة وتحليل المعلومات المستقاة أساساً من داخل منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بالمستجدات العالمية ذات الصلة بمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية
- تقديم تقارير وإحاطات إعلامية ومذكرات استشارية إلى الأمين العام تتضمن توصيات بشأن الاستراتيجيات والخيارات السياسية، لكي تتخذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات بشأنها لمعالجة الحالات التي تنطوي على خطر وقوع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية (١٢)
- عقد حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني على تحليل مخاطر الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، واتخاذ تدابير وقائية؛ ووضع مواد تدريبية وتكوين مجموعة من المدربين الخبراء (١٢)
- منشورات وورقات بحثية ومبادئ توجيهية أو أدوات للسياسات عن مختلف جوانب منع جريمة الإبادة الجماعية والمسؤولية عن حماية الجماعات السكانية من جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وذلك بغية سد الثغرات القائمة (٨)
- تقرير سنوي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن المسؤولية عن توفير الحماية (١)
- إجراء حوار تفاعلي غير رسمي خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة تمشياً مع قرار الجمعية مواصلة النظر في المسؤولية عن توفير الحماية
- العمل مع الدول الأعضاء والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية للنهوض بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية ومنع التحريض على ارتكابها، عن طريق إيفاد بعثات استشارية وعقد مشاورات وتنظيم اجتماعات على مستوى رفيع (١٥)
- إيفاد بعثات للدعوة إلى البلدان أو المناطق التي يتسم فيها تدخل المستشارين الخاصين بأهمية خاصة في ما يتعلق بمنع وقوع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية (٨)

العوامل الخارجية

٦٩ - يُتَوَقَّع أن يتحقق الهدف شريطة أن تلتزم الدول الأعضاء باستمرار، بما في ذلك مجلس الأمن، بالعمل مع المستشارين الخاصين من أجل النهوض بجهود منع الإبادة الجماعية وتنفيذ مبدأ المسؤولية عن توفير الحماية؛ وأن تبدي الدول الأعضاء التي تشهد أحداثاً بالغة الخطورة رغبتها في العمل مع المستشارين الخاصين؛ وأن تعمل الدول الأعضاء والمنظمات

الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات بنشاط من أجل تطوير القدرات الوقائية واتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٩

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧ ^(١)	الفرق (٢٠١٦-٢٠١٧)	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	اعتماد عام ٢٠١٦	الفرق	النفقات المقدرة	الاعتمادات
(٣)-(٥)=(٨)	(٤)-(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(١)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)
١ ٤٩٢,١	١٧,٣	-	١ ٥٠١,٨	١ ٤٨٤,٥	٩,٧	١ ٤٧٤,٨	١ ٤٨٤,٥
٦٩٩,٢	-	-	٦٩٩,٢	٦٩٩,٢	-	٦٩٩,٢	٦٩٩,٢
٢ ١٩١,٣	١٧,٣	-	٢ ٢٠١,٠	٢ ١٨٣,٧	٩,٧	٢ ١٧٤,٠	٢ ١٨٣,٧
المجموع							

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ١٠

الوظائف

الموظفون الوطنيون		فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الفئة الفنية والفئات العليا																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																										
موظف		الخدمة فئة مجموع وطني من		مطلوعو																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																										
المجموع		الميدانية/ الخدمات		المجموع الموظفين الفئة الرتبة الأمم																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																										
و أ ع م		خدمات الأمن العامة		الفرعي ٢-ف-٣ ٣-ف-٤ ٤-ف-٥ ٥-ف-١ مد-٢ مد-٣																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																										
و أ ع م		٢-ف-٣ ٣-ف-٤ ٤-ف-٥ ٥-ف-١ مد-٢ مد-٣		١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																										
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦		١٠	-	-	-	١٠	٢	-	٨	-	٢	٣	١	-	-	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																											
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧		١٠	-	-	-	١٠	٢	-	٨	-	٢	٣	١	-	-	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																											
التغير		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) وظيفة الأمين العام المساعد هي بموجب عقد مقابل دولار واحد في السنة.

٧٠ - يعزى الانخفاض المتوقع في نفقات عام ٢٠١٦ أساساً إلى شغور وظيفة واحدة لمدة شهر واحد في عام ٢٠١٦.

٧١ - وتبلغ الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ للمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية ٢ ٢٠١ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وتغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار ١٠ وظائف (وكيل أمين عام واحد، وأمين عام مساعد واحد (بعقد مقابل دولار واحد في السنة)، و ١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (١ ٥٠١ ٨٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٦٩٩ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٧١ ٠٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٣٦٣ ١٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٦٨ ١٠٠ دولار)، والنقل البري (٣ ٦٠٠ دولار)، والاتصالات (٢٣ ٤٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١١ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٩ ٠٠٠ دولار).

٧٢ - وفي عام ٢٠١٧، سيبقى العدد والمستوى المقترحان للوظائف بمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية كما هما بدون تغيير.

٧٣ - ويعكس الفرق (الزيادة) بين احتياجات عام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ رصد الاعتماد بالمتوسط الفعلي حسب الدرجة داخل الرتبة وحالة الإعالة لشاغلي الوظائف حالياً، ونسبة الإنفاق على التكاليف العامة الفعلية للموظفين مقابل المرتبات الفعلية، على أساس اتجاهات الإنفاق.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٧٤ - في عام ٢٠١٦، يُتوقع أن توفر الموارد الخارجة عن الميزانية والتي تصل إلى قرابة ٥٥٠ ٠٠٠ دولار أساساً تكاليف الإبقاء على وظيفتين بالرتبة ف-٢، وبرنامج بناء القدرات، وإعداد تقرير الأمين العام بشأن المسؤولية عن توفير الحماية لعام ٢٠١٦.

٧٥ - وفي عام ٢٠١٧، من المتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وسوف تستخدم هذه الأموال في المقام الأول لتمويل الإبقاء على وظيفتين بالرتبة ف-٢ وبرنامج بناء القدرات التابع لمكتب المستشارين الخاصين.

دال - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

(٣٠٠ ٥٤٥ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧٦ - في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عيّن الأمين العام كريستوفر روس مبعوثاً شخصياً له إلى الصحراء الغربية (انظر S/2009/19) وأوضح لمجلس الأمن أن المبعوث سيعمل مع الطرفين والدولتين المجاورتين استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨) والقرارات السابقة، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين، يؤدي إلى تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره.

٧٧ - ومثلما كان الحال في القرارات السابقة، دعا مجلس الأمن في قراره ٢٢٨٥ (٢٠١٦) الطرفين والدولتين المجاورتين إلى التعاون بشكل أكمل مع الأمم المتحدة ومع بعضها بعضاً وإلى تعزيز مشاركتها في سبيل وضع حد للمأزق الراهن وإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي. ودعا الأمين العام كذلك مبعوثه الشخصي إلى تكثيف جهوده ودعا الطرفين إلى مواصلة المفاوضات تحت رعايته الخاصة.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٧٨ - يقدم المبعوث الشخصي تقارير عن استنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وتقدم إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في المقر وعن طريق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، دعماً إلى المبعوث الشخصي. وتطلع بعثة الأمم المتحدة المبعوث الشخصي على تقارير وسائل الإعلام والبرقيات المشفرة التي تتناول آخر التطورات في إقليم الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين قرب تندوف. وتيسر البعثة أيضاً الرحلات التي يقوم بها المبعوث الشخصي داخل منطقة عمليات البعثة، التي تغطي الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين، وذلك على أساس عدم استرداد التكاليف. واعتباراً من عام ٢٠١٥، يتولى المبعوث الشخصي المسؤولية عن إعداد تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

٧٩ - في عام ٢٠١٦، واصل المبعوث الشخصي تكثيف الدبلوماسية المكونية بين حكومة المغرب وجبهة البوليساريو. وواصل تعاونه مع البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، قام الأمين العام بزيارته الأولى إلى المنطقة وشدد على أهمية إحراز تقدم في العملية التفاوضية.

٨٠ - وواصل المبعوث الشخصي أيضا مشاوراته مع أعضاء مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، سواء في عواصمهم أم في نيويورك سعيا إلى تجديد دعم محاوريه لتحقيق نتائج خلال عام ٢٠١٦.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

٨١ - في عام ٢٠١٧، يعتزم المبعوث الشخصي الاستفادة من تكثيف الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في العملية التفاوضية من خلال المشاورات بين حكومة المغرب وجبهة البوليساريو، بدعم من البلدين المجاورين. ويتمثل الهدف في زيارة المنطقة ومقابلة المحاورين الرئيسيين للتوصل إلى حل دائم وعادل وحل سياسي مقبول من الطرفين، مما يتيح تقرير المصير في الصحراء الغربية.

٨٢ - وسيواصل المبعوث الشخصي أيضا إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء المهمة، سواء في نيويورك أو في عواصمها. وسيعقد جلسات تفاوض مباشرة فور إبداء الطرفين استعدادا كافيا للدخول في مناقشات جديدة. ويعتزم المبعوث الشخصي أيضا زيارة جنيف لمناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بالتراع مع وكالات الأمم المتحدة المعنية.

٨٣ - وسيكتمل عمل المبعوث الشخصي بمجرد أن يتوصل الطرفان إلى حل سياسي يقبله كلاهما ويتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

٨٤ - ويرد أدناه بيان لهدف المبعوث الشخصي وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازه ومقاييس أدائه.

الجدول ١١

الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية

مقاييس الأداء	مؤشرات الإنجاز			الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية	٣	٥	٥	[زيادة التقارب بين الطرفين بشأن المسائل الأساسية والفنية عدد المشاورات بين المبعوث الشخصي والطرفين والدولتين المجاورتين في المنطقة (الدبلوماسية المكونية)]
	٥	٥	٥	
	٥	٥	٥	
	٥	٥	٥	

مقاييس الأداء	مؤشرات الإنجاز			الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
١٠	١٢	١٢	الإنجاز المستهدف	٢' تعزيز مشاركة المجتمع الدولي [عدد المشاورات مع مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية والإحاطات المقدمة إليها]
			الإنجاز المقدر	
			الإنجاز الفعلي	
١٢	٢	٢	الإنجاز المستهدف	٣' تعزيز تنفيذ تدابير بناء الثقة [عقد اجتماعات استعراض لخطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة]
			الإنجاز المقدر	
			الإنجاز الفعلي	

النواتج

- مواصلة الحوار الرفيع المستوى بين الطرفين والدولتين المجاورتين
- عقد مفاوضات غير رسمية بين الطرفين (٢)
- إجراء مشاورات سياسية مع الطرفين والدولتين المجاورتين في المنطقة (٥)
- إجراء مشاورات سياسية مع الطرفين والدولتين المجاورتين في المقر (١٨)
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن (٢)
- تقديم إحاطات إلى مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية والمجتمع الدولي وإجراء مشاورات معهما (١٢)
- القيام بجولة في عواصم البلدان الأعضاء في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية (٢)
- عقد اجتماعات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل استعراض ودعم تدابير بناء الثقة (٢)
- تنظيم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحلقات دراسية بين الصحراويين (٣)

العوامل الخارجية

٨٥ - من المتوقع أن يتحقق الهدف من دور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام، والذي يُنفَّذ بشكل رئيسي عن طريق مبعوثه الشخصي، شريطة أن يكون الطرفان عازمين على التوصل إلى حل سياسي وملتزمين بذلك وأن تقدم الدولتان المجاورتان والمجتمع الدولي الدعم لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

[illegible]

(أ) يعمل وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس فترة الخدمة الفعلية.

٨٦ - يعزى الرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ إلى انخفاض تكاليف الاستحقاقات الفعلية لشاغلي الوظائف عما هو مدرج في الميزانية.

٨٧ - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٧ للمبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية ما مقداره ٣٠٠ ٥٤٥ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من

مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين اللازمة لاستمرار وظيفتي المكتب (وظيفة وكيل الأمين العام بموجب عقد على أساس فترة الخدمة الفعلية، ووظيفة واحدة برتبة ف-٣) (٣٠٦ ٩٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٢٣٨ ٤٠٠ دولار) التي تتألف من تكاليف الخدمات الاستشارية (٤٨ ٨٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (١٣٧ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٦ ٢٠٠ دولار)، والاتصالات (٣ ١٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣١ ٠٠٠ دولار).

٨٨ - وفي عام ٢٠١٧، سيظل العدد والمستوى المقترحان للوظائف في مكتب المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية دون تغيير.

٨٩ - يعكس الفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ نسبة التكاليف العامة الفعلية للموظفين إلى المرتبات الفعلية استناداً إلى اتجاه النفقات الفعلية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٩٠ - لم تُتَح لهذه البعثة السياسية الخاصة أي موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٦ ولا يُتوقع أن يُتاح لها شيء منها في عام ٢٠١٧.

هاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (٤٨٩ ٢٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٩١ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه قرر تعيين تيري رود - لارسن مبعوثاً خاصاً له لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لتمكينه من تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار وفقاً لطلب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). وأثناء تنفيذ ولايته، يجري المبعوث الخاص مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهتمة لمساعدة الأمين العام في إعداد التقارير النصف سنوية المقدمة إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، استقال السيد رويد - لارسن من مهامه كمبعوث الخاص. وكلف

الأمين العام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، بتحمل المسؤولية عن تقديم التقارير المؤقتة عن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٩٢ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، واستجابة للتقرير النصف السنوي الثالث للأمين العام (S/2006/248)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي كرر فيه دعوته إلى التنفيذ التام لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشجع بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان، تمشيًا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بترسيم حدودهما المشتركة، لا سيما في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، مشيرًا إلى أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٩٣ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أكد فيه أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على كامل الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية المعنية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وقراري المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك فيما يتعلق بزع السلاح وترسيم الحدود الدولية للبنان؛ وطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس بصورة منتظمة تقارير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٩٤ - ويعتبر التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) عملية طويلة تتطلب جهودا كبيرة. وقد نُفذ حتى الآن الكثير من أحكام القرار، منذ اتخاذه في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على النحو المبين في تقارير الأمين العام. ومع ذلك من المقرر الآن إجراء الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيه ٢٠١٧ عقب تأجيلها للمرة الثانية. وأُجلت الانتخابات الرئاسية، التي كان مقررا إجراؤها أصلا في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، مرارا وتكرارا بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني في البرلمان. ومن المتوقع أن يواصل رئيس البرلمان الدعوة إلى عقد الجلسات البرلمانية إلى أن يتحقق النصاب القانوني اللازم، ويُنتخب رئيس الجمهورية. وقد أجريت الانتخابات البلدية بصورة سلمية عموما في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي بيان صادر في ٢٤ أيار/مايو، رحب الأمين العام بإجرائها.

٩٥ - ولم ينفذ بعدُ الحكم الذي يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شارك

الزعماء اللبنانيون في حوار وطني هدفه الرئيسي وضع استراتيجية دفاعية وطنية تعالج مسألة الأسلحة الموجودة خارج سيطرة الدولة. وإثر استئناف الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وانتهاج لبنان سياسة النأي بالنفس، عملاً بإعلان بعبدا، عرض الرئيس، في ذلك الحين، ميشال سليمان مشروع رؤية لاستراتيجية الدفاع الوطني على المشاركين في الحوار الوطني للنظر فيه. ثم عقد الرئيس سليمان آخر جلسة للحوار الوطني لفترة ولايته في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤. ولم تعقد أي جلسة منذ ذلك الوقت.

٩٦ - ويعتبر ترسيم حدود لبنان وتحديد عناصرها أساسياً لضمان السلامة الإقليمية للبلد، على النحو الذي دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولم تجر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي مناقشات أو اتصالات بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشأن ترسيم الحدود المشتركة بينهما عملاً بالقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وفي الوقت نفسه، ازداد تواتر الحوادث الحدودية بين لبنان والجمهورية العربية السورية وكذلك خطر التصعيد منذ بداية النزاع في الجمهورية العربية السورية. ورغم الطبيعة الثنائية لترسيم الحدود وسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان فيما يتعلق بالنزاع السوري، فإن تطور الحالة في الميدان يؤكد ضرورة إحراز تقدم بشأن هذه المسألة في إطار القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي يركز على القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٩٧ - وأصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦ أعرب فيه عن قلقه المستمر إزاء التأثير السلبي الناجم عن الأزمة السورية على استقرار لبنان وما تشكله من تهديد مباشر لأمنه. ولاحظ المجلس أيضاً ببالغ القلق جميع الانتهاكات الأخرى التي تقع على الحدود، بما في ذلك وجود الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة على الأراضي اللبنانية، وتزايد مشاركة بعض الأطراف اللبنانية في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية وما يشكله ذلك من مخاطر على استقرار لبنان وعلى شعب لبنان.

٩٨ - وكرر مجلس الأمن تأكيد التزام لبنان بسياسة النأي بالنفس ودعا جميع الأحزاب اللبنانية إلى أن تعدل عن أي تدخل في الأزمة السورية، اتساقاً مع التزامها الوارد في الإعلان الوزاري الذي أصدرته الحكومة الحالية وفي إعلان بعبدا المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأعاد المجلس أيضاً تأكيد قلقه العميق إزاء شغور منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية الذي دام ٢١ شهراً. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، وهو تاريخ مرور سنتين على شغور منصب الرئاسة في لبنان، أعرب الأمين العام والمجلس مجدداً عن قلقهما إزاء هذا الفراغ ووجهها نداء إلى القادة اللبنانيين يحثهم فيه على إجراء الانتخابات البلدية وانتخاب الرئيس. وأعرب أعضاء المجلس عن عزمهم على مواصلة متابعة التطورات المتعلقة بشغور منصب الرئاسة عن كثب.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٩٩ - يقوم المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان. وعلاوة على ذلك، يقدم المنسق الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم اللوجستي اللازم لزيارات المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٠٠ - لم يُحرز أي تقدم إضافي نحو تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبخاصة في سياق عدم الاستقرار السائد في المنطقة وفي سياق سياسي محلي متقلب. ويمكن أن يؤدي ركود عملية التنفيذ إلى إضعاف الأحكام التي سبق تنفيذها وأن يضع تحديات أمام تنفيذ الأحكام التي لم تُنفذ بعد. وسيواصل الأمين العام بذل كل جهد ممكن لتشجيع إحراز المزيد من التقدم، بما يخدم السلام والأمن الإقليميين على أفضل وجه.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١٠١ - تمثل الأحكام المتبقية من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) التي يتعين تنفيذها أكثر الأحكام صعوبة وحساسية، وهي حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع أراضيه، والاحترام الكامل لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. وفي عام ٢٠١٧، وعلى خلفية الاضطرابات المستمرة التي تشهدها المنطقة، يعتزم الأمين العام مواصلة جهوده الرامية إلى تشجيع الأطراف ذات الصلة على إحراز مزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل للقرار، بما يخدم استقرار المنطقة على أفضل وجه.

١٠٢ - ويرد أدناه عرض لهدف مكتب المبعوث الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازها ومقاييس أدائه.

الجدول ١٤

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وجميع قرارات المجلس اللاحقة ذات الصلة

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧		
عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	عدم حدوث انتهاكات	١' عدم حدوث انتهاكات برية وجوية وبحرية	(أ) احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان في جميع أنحاء لبنان
حدوث انتهاكات	حدوث انتهاكات	حدوث انتهاكات	الإنجاز المقدر	
حدوث انتهاكات	حدوث انتهاكات	حدوث انتهاكات	الإنجاز الفعلي	
٣٤	٣٥	٣٥	٢' عدد الاتصالات مع الأطراف المعنية للحد من الانتهاكات وتقليلها إلى الصفر في نهاية المطاف	
٣٤	٣٤	٣٤	الإنجاز المقدر	
٣٤			الإنجاز الفعلي	
لا ينطبق	لا ينطبق	نعم	٣' إحراز تقدم في بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، ولا سيما على امتداد حدوده	
لا ينطبق	نعم		الإنجاز المقدر	
نعم			الإنجاز الفعلي	
كامل	كامل	كامل	٤' انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان	
غير كامل	غير كامل		الإنجاز المقدر	
غير كامل			الإنجاز الفعلي	
لا ينطبق	لا ينطبق	نعم	١' إحراز تقدم في حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها	(ب) حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها
لا ينطبق	لا		الإنجاز المقدر	
لا			الإنجاز الفعلي	
٣٤	٣٥	٣٥	١' عدد الاتصالات التي يجريها المبعوث الخاص مع حكومة لبنان والحكومات المهتمة الأخرى لزيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، مع مراعاة التقدم الكبير المحرز في هذا الصدد	(ج) الاستجابة المعززة من جميع الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام المتبقية من قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)
٣٤	٣٤		الإنجاز المقدر	
٣٤			الإنجاز الفعلي	

النواتج

- إجراء المبعوث الخاص اتصالات منتظمة مع ممثلي حكومة لبنان والحكومات المهتمة الأخرى لتشجيع تنفيذ القرارات ذات الصلة (٣٥)

- إجراء اتصالات منتظمة مع حكومة لبنان دعماً للحوار الوطني اللبناني المتصل بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها (٣٥)
- إجراء اتصالات منتظمة مع منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية وبذل مساع حميدة بين المنظمة وحكومة لبنان لتيسير الحوار بين المنظمة/السلطة الفلسطينية وحكومة لبنان بشأن حل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها (١٠)
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها نفوذ على الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة على التوصل، بالوسائل السلمية، إلى تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (٣٢)
- تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن (٢)

العوامل الخارجية

١٠٣ - سيتحقق هدف المبعوث الخاص بافتراض ما يلي: (أ) وجود استقرار سياسي وأمني في لبنان؛ (ب) ألا تؤثر الأعمال القتالية في المنطقة تأثيراً إضافياً على لبنان؛ (ج) توافر نوايا سياسية حسنة لدى الأطراف المعنية؛ (د) تأثر الأطراف المعنية إيجابياً بالنوايا السياسية الحسنة للدول الأعضاء؛ (هـ) عدم وجود توترات بين لبنان والدول الأخرى في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٥

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
الاحتياجات غير المشكورة	الاحتياجات المشكورة	الاحتياجات المشكورة	الاحتياجات المشكورة	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	الفرق	النفقات المقدرة	الاعتمادات
(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٥)-(٣)	(٥)	(٤)=(١)	(٣)=(١)-(٢)	(٢)	(١)
٢١٠,٣	(٢٦,٦)	-	٢٥٧,٦	٢٨٤,٢	٤٧,٣	٢٣٦,٩	٢٨٤,٢
٧٣,٩	(١٠٩,١)	-	٢٣١,٦	٣٤٠,٧	١٥٧,٧	١٨٣,٠	٣٤٠,٧
٢٨٤,٢	(١٣٥,٧)	-	٤٨٩,٢	٦٢٤,٩	٢٠٥,٠	٤١٩,٩	٦٢٤,٩

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

[illegible]

(أ) وظيفة وكيل الأمين العام هي بمقتضى عقد قيمته دولار واحد في السنة.

١٠٤ - المصدر الرئيسي للرصيد الحر المتوقع في عام ٢٠١٦ هو انخفاضُ الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين والتكاليف العامة للموظفين، محسوبةً على أساس رتبة شاغلي الوظائف حالياً ودرجتهم واستحقاقاتهم، وانخفاضُ الاحتياجات المتوقعة للسفر الرسمي للمبعوث الخاص بعد استقالته في أيار/مايو ٢٠١٦.

١٠٥ - وتغطي الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧، البالغة ٢٠٠ ٤٨٩ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف الثلاث (١ وكيل أمين عام، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (٦٠٠ ٢٥٧ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٦٠٠ ٢٣١ دولار)، التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (٦٠٠ ١٥٥ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٦٠٠ ٥١ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٣ دولار)، والاتصالات (٠٠٠ ١٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٨٠ ٣ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٤٠٠ ٤ دولار).

١٠٦ - ويُقترح أن يظل عدد الوظائف ورتبها في مكتب المبعوث الخاص بلا تغيير في عام ٢٠١٧.

١٠٧ - والسبب الرئيسي للفرق (النقصان) بين الموارد المقترحة لعام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ هو انخفاض الاحتياجات للسفر الرسمي للمبعوث الخاص وموظفيه،

فضلا عن انخفاض تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الدوليين، التي تعكس الاعتماد المخصص بمعدل متوسط الدرجة الفعلية داخل الرتبة ومعدل المعيل لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات الفعلية للتكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استنادا إلى اتجاهات الإنفاق.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٠٨ - لم تكن هناك موارد خارجة عن الميزانية متاحة لمكتب المبعوث الخاص في عام ٢٠١٦ ولا يتوقع أن يتاح له من هذه الموارد في عام ٢٠١٧.

واو - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

(١ ٩٧٦ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٠٩ - بعد التوقف عن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واصلت الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار وعودة المشردين داخليا واللاجئين، والتي بدأت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في جنيف وفقا لاتفاق النقاط الست المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ الصادرة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في أعقاب الأعمال القتالية التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/2009/254، الفقرة ٥). ورحب مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، ببدء المباحثات، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق ممثله الخاص، تقديم الدعم الكامل لهذه العملية. ويشارك في رئاسة المباحثات، التي عُقدت منها حتى الآن ٣٦ جولة، كان آخرها في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦، كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

١١٠ - وعلى خلفية "المقترحات المتعلقة بإنشاء آليات مشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها"، التي أُنقِص عليها في جنيف يوم ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وجه الأمين العام، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أطلع فيها أعضاء المجلس على آخر المستجدات المتصلة بما أحرز من تقدم في مباحثات جنيف الدولية وعقد اجتماع للآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، برعاية الأمم المتحدة، في غالي (انظر S/2009/254، الفقرتان ٥ و ٦). وذكر الأمين العام أيضا أنه بعد إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية، ستواصل الأمم المتحدة دعم مباحثات جنيف الدولية وآلية غالي المشتركة من خلال عدد

محدود من الموظفين المكلفين بمهمة تيسير مشاركة الأمم المتحدة في المباحثات الدولية في جنيف وفي آلية غالي المشتركة، والاتصال بالجهات الفاعلة ذات الصلة والتنسيق معها. وذكر أن هؤلاء الموظفين سيعملون انطلاقاً من جنيف، وسيقضون في الميدان الوقت اللازم لأداء هذه المهام. ووجه الأمين العام رسالة في هذا الشأن إلى وزير خارجية جورجيا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وردّ وزير خارجية جورجيا على رسالة الأمين العام في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد جرت الاتصالات والمراسلات بشأن هذه المسألة دون المساس بمواقف الأطراف المشاركة في المباحثات الجارية في جنيف.

١١١ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أشار الأمين العام إلى أنه، نظراً للدور المهم لمباحثات جنيف الدولية وللآلية المشتركة في تحقيق استقرار الوضع وبناء الثقة، وفي ضوء التأييد الواسع لاستمرار مشاركة الأمم المتحدة في هذه العملية على نحو فعال بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بما في ذلك من جانب الأطراف المعنية الرئيسية، ستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لمباحثات جنيف الدولية ولعمل الآلية المشتركة. وأبلغ الأمين العام رئيس المجلس في رسالة وجهها إليه في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/103) أنه يعتزم، بعد إجراء مشاورات، تعيين أني تورونين، وهو من فنلندا، ممثلاً للأمم المتحدة لتولي مسؤولية الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمباحثات جنيف الدولية وللآلية المشتركة. وفي رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١١ (S/2011/279)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام أن أعضاء المجلس أحاطوا علماً بما يعتزم القيام به، وبالمعلومات التي تضمنتها رسالته المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١١٢ - ويتولى ممثل الأمم المتحدة لدى مباحثات جنيف الدولية وفريقه مسؤولية التحضير لدورات مباحثات جنيف الدولية، بالتشاور مع الرؤساء المشاركين. ويتولى أيضاً مسؤولية التحضير للاجتماعات الدورية للآلية المشتركة في غالي وعقدها وتيسيرها. وفيما يتعلق بهذه الآلية، يحافظ الفريق على خط اتصال مباشر لتيسير الاتصال وتبادل المعلومات في الوقت المناسب فيما بين الأطراف بشأن أي من المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك.

١١٣ - وسيواصل ممثل الأمم المتحدة وفريقه الاحتفاظ بمكتب في جنيف في مقر مكتب الأمم المتحدة هناك، على أساس استرداد التكاليف. وسيسافر أعضاء الفريق بانتظام إلى الميدان للتنسيق مع الجهات الفاعلة المعنية في التحضير للمباحثات الجارية في إطار آلية غالي المشتركة ومتابعتها. وسيظل الفريق يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موقع عمل واحداً، مستفيداً من الدعم اللوجستي الذي يقدمانه له.

التوقعات المستقبلية

١١٤ - يُتوقع أن يستمر دور ممثل الأمم المتحدة طيلة مدة مشاركة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية وفي اجتماعات الآلية المشتركة. ولا تزال الأطراف المعنية الرئيسية تؤيد مباحثات جنيف والآليات المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها، واستمرار مشاركة الأمم المتحدة. وسيعاد النظر في دور الأمم المتحدة حسبما يطرأ في المستقبل من تطورات فيما يتعلق بمباحثات جنيف و/أو الآليات المشتركة ووجهات نظر الأطراف المعنية الرئيسية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١١٥ - سيتولى ممثل الأمم المتحدة وموظفوه التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، من قبيل مكتب المنسق المقيم ومفوضية شؤون اللاجئين والبرنامج الإنمائي والجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنسيق دور الأمم المتحدة وإسهامها في إطار مباحثات جنيف وآلية غالي المشتركة. وسيظل ممثل الأمم المتحدة وموظفوه أيضاً على اتصال وثيق بمسؤولي الاتحاد الأوروبي وبعثة الرصد التابعة له في جورجيا ومسؤولي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١١٦ - وتلقى البعثة الدعم من مكتب الأمم المتحدة في جنيف وإدارة الدعم الميداني في ما يتعلق بإدارة شؤون الموظفين والميزانية والشؤون المالية، وتجهيز طلبات السفر وغير ذلك من الأنشطة الإدارية.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١١٧ - في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، شارك ممثل الأمم المتحدة في رئاسة الجولة السادسة والثلاثين لمباحثات جنيف الدولية. وبالرغم من الطابع المعقد للمسائل المطروحة للنقاش، نجحت الأمم المتحدة والرئيسان الآخران المشاركان في إبقاء جميع المشاركين متمسكين بمباحثات جنيف، وقد أعاد هؤلاء تأكيد التزامهم بالمشاركة فيها. ولإتاحة إجراء المزيد من المناقشات المستنيرة، عُقدت "جلسات إعلامية" خاصة بالاقتران مع جلسات جنيف الرسمية، وفي مناسبة واحدة تم ذلك في سياق آلية غالي المشتركة. وساعدت هذه الجلسات، التي يسهلها الأمم المتحدة، على إثراء الاجتماعات الرسمية التي تُعقد في إطار مباحثات جنيف الدولية. ويتوقع عقد جولتين إضافيتين لمباحثات جنيف في عام ٢٠١٦.

١١٨ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، استأنفت آلية غالي المشتركة، التي كانت قد علقت منذ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، عملها عقب التوصل إلى اتفاق بين المشاركين المعنيين في الجولة

الخامسة والثلاثين من مباحثات جنيف الدولية. وحتى الآن، عقدت ثلاثة اجتماعات لآلية غالي المشتركة المستأنفة برئاسة الأمم المتحدة في أجواء بناءة وعملية، أسهم خلالها المشاركون في المناقشة بطريقة مهنية. ويتوقع عقد أربعة اجتماعات أخرى لآلية غالي المشتركة في عام ٢٠١٦.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١١٩ - يُتوقع أن يتواصل عقد مباحثات جنيف واجتماعات آلية غالي المشتركة بانتظام، مما يتطلب الدعم الفني والتقني من الأمم المتحدة. فلا تزال المباحثات والآلية تشكّلان المنبرين الأساسيين لتناول المسائل التي تهم جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويُرجَّح أن تظل الحالة في الميدان تتطلب المشاركة والدعم الدوليين للحيلولة دون زعزعة الاستقرار ولتيسير الاتصال المنتظم وتبادل المعلومات بين الأطراف.

١٢٠ - ويُتوقع أن يستمر عقد جولات مباحثات جنيف في عام ٢٠١٧ بالوتيرة نفسها تقريباً: أي بمتوسط اجتماع واحد كل شهرين ونصف أو كل ثلاثة أشهر. وفي إطار التحضير لهذه الاجتماعات، يُنتظر من ممثل الأمم المتحدة أن يشارك في الزيارات التحضيرية التي يقوم بها المشاركون في رئاسة مباحثات جنيف. ومن المتوقع أيضاً أن تحافظ آلية غالي المشتركة على نفس الوتيرة المقررة للاجتماعات - أي بمتوسط اجتماع واحد كل شهر، مع إمكانية دعوة ممثل الأمم المتحدة إلى عقد اجتماعات طارئة بعد إشعار الأطراف بمهلة قصيرة. ويبقى ممثل الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساهمة في منع أي حادث مثير للقلق في منطقة المسؤولية أو تقديم توضيحات بشأنه من خلال بذل المساعي الحميدة لدى المشاركين في آلية غالي المشتركة.

١٢١ - وممثل الأمم المتحدة مسؤول عن تنسيق الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في إطار مباحثات جنيف الدولية وآلية غالي المشتركة. وستواصل بعثته الاضطلاع بالمهمة الموكلة إليها من خلال التعاون الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة المشاركين في عملية جنيف.

١٢٢ - ويرد أدناه عرض لهدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات إنجازها ومقاييس أدائها.

الجدول ١٧

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: تعزيز التفاهم والحوار المتبادل بين الأطراف المعنية الرئيسية في مباحثات جنيف الدولية وفي الآلية المشتركة لمنع الحوادث ومواجهتها

مقاييس الأداء	مؤشرات الإنجاز			الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
٤	٤	٤	الإنجاز المستهدف	(أ) إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال الفريق العامل الأول (المعني بمسائل الأمن والاستقرار) والفريق العامل الثاني (المعني بالمسائل الإنسانية) في إطار مباحثات جنيف الدولية
٤	٤		الإنجاز المقدر	
٤			الإنجاز الفعلي	

النواتج

- مشاورات ممثل الأمم المتحدة مع المشاركين في مباحثات جنيف (١٠)
- زيارات مشتركة يجريها المشاركون في رئاسة مباحثات جنيف في إطار التحضير لجلسات المباحثات (٥)
- قيام الرؤساء المشاركين بإعداد ورقات مواضيعية غير رسمية (٢)
- جلسات إعلامية للمشاركين في مباحثات جنيف بشأن مسائل محددة مدرجة في جدول الأعمال (٤)
- البيان الصحفي الذي يصدره الرؤساء المشاركون بعد كل جولة من مباحثات جنيف (٤)
- تقارير عن المشاورات التي يجريها الرؤساء المشاركون والتقدم الذي تحرزه مباحثات جنيف (٤)
- تقارير موقعية دورية (٤)

مقاييس الأداء	مؤشرات الإنجاز			الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
١٢	١٢	١٢	الإنجاز المستهدف	(ب) تحسن التعاون بين المشاركين في الآلية المشتركة لمنع وقوع حوادث على الأرض ومواجهتها في حال حدوثها
٤		١٢	الإنجاز المقدر	
١٢			الإنجاز الفعلي	
٢٠	٢٠	٢٠	الإنجاز المستهدف	'٣' عدد الحوادث التي يتم تناولها من خلال الآلية المشتركة أو المساعي الحميدة لممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية
٢٠		٢٠	الإنجاز المقدر	
٢٠			الإنجاز الفعلي	

النواتج

- جداول أعمال اجتماعات الآلية المشتركة المعدّة على أساس اقتراحات المشاركين في الآلية (١٢)
- نشرات صحفية (١٢) وموجزات استنتاجات (١٢) الرئاسة عقب كل اجتماع من اجتماعات الآلية المشتركة
- مذكرات لملف كل اجتماع من اجتماعات الآلية المشتركة (١٢)
- إحاطات إعلامية لممثلي المجتمع الدولي والسلوك الدبلوماسي في الميدان (١٢)
- استخدام خط الاتصال المباشر (ما لا يقل عن خمس مكالمات هاتفية في الأسبوع لتبادل المعلومات)
- تقارير أسبوعية عن الحالة الأمنية (٥٢)
- تقارير أسبوعية عن الحالة الإنسانية (٥٢)
- تقارير أسبوعية عن الحالة السياسية (٥٢)

العوامل الخارجية

١٢٣ - سيتحقق الهدف المتوخى بافتراض ما يلي: (أ) استمرار المشاركين في مباحثات جنيف والآلية المشتركة في المشاركة في عمليات كل منهما؛ (ب) ورود التقارير المنتظرة من المشاركين في جلسات مباحثات جنيف واجتماعات الآلية المشتركة كاملةً وفي الوقت المحدد.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ١٨

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧			
الاعتمادات لعام ٢٠١٦	الافتقار المقدرة	الافتقار	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المشكورة	الافتقار (٢٠١٧-٢٠١٦)	صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧ ^(أ)	الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)=(١)	(٥)	(٦)	(٧)=(٥)-(٤)	(٨)=(٣)-(٥)
١ ٣٤١,٩	١ ٣٤١,٩	-	١ ٣٨٠,٢	-	٣٨,٣	١ ٣٨٠,٢	١ ٣٨٠,٢
٥٩٥,٨	٥٩٥,٨	-	٥٩٥,٨	-	-	٥٩٥,٨	٥٩٥,٨
١ ٩٣٧,٧	١ ٩٣٧,٧	-	١ ٩٣٧,٧	-	٣٨,٣	١ ٩٧٦,٠	١ ٩٧٦,٠

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

١٢٤ - تصل الاحتياجات المقدرة لممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية لعام ٢٠١٧ إلى ١ ٩٧٦ ٠٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار سبع وظائف (١ أمين عام مساعد، و ١ ف-٥، و ٢ ف-٤ و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (١ ٣٨٠ ٢٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٨٠٠ ٥٩٥ دولار) وتشمل السفر في مهام رسمية (٣٤١ ٠٠٠ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٨١ دولار)، والنقل البري (٣٩ ١٠٠ دولار)، والاتصالات (٣٩ ٧٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٢ ٨٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ٧٢ دولار).

١٢٥ - وفي عام ٢٠١٧، لن يكون هناك تغيير في هيكل ملاك الموظفين المعتمد لمكتب ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية.

١٢٦ - ويعكس الفرق (الزيادة) بين الاحتياجات لعام ٢٠١٧ والاعتمادات لعام ٢٠١٦ ازدياد تكاليف الموظفين بسبب تغيير معدل الشغور، حيث يطبق عامل شغور نسبته ٥ في المائة على جميع الـ ٧ وظائف في عام ٢٠١٧، في حين طبق في عام ٢٠١٦ عامل شغور نسبته ٥ في المائة على ٦ وظائف مستمرة وعامل شغور نسبته ٥٠ في المائة على وظيفة جديدة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٢٧ - لا توجد أية موارد خارجة عن الميزانية متاحة في عام ٢٠١٦ أو متوقعة لعام ٢٠١٧ بالنسبة لممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية.

زاي - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية

(١٩ ٥٠٦ ٣٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٢٨ - في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٣/٦٦ ألف، إلى الأمين العام وجميع هيئات الأمم المتحدة المعنية دعم جهود جامعة الدول العربية الرامية إلى تشجيع حل سلمي للتراع بوسائل تشمل تعيين مبعوث خاص. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، عين كل من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية كوفي عنان مبعوثاً خاصاً مشتركاً لهما.

١٢٩ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، أقر مجلس الأمن في بيان رئاسي (S/PRST/2012/6)، خطة من ست نقاط. وعملاً بهذه الخطة، تقيدت عموماً حكومة الجمهورية العربية السورية وقوات المعارضة المسلحة بوقف أعمال العنف بحلول ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، فتناقص العنف كثيراً لمدة خمسة أسابيع تقريباً. وفي القرار ٢٠٤٣ (٢٠١٢) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل، قرر مجلس الأمن أن ينشئ، لفترة أولية مدتها ٩٠ يوماً، بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لرصد وقف أعمال العنف المسلح ورصد ودعم التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست.

١٣٠ - وعقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة العمل من أجل سورية (الاتحاد الروسي وتركيا والصين وفرنسا والولايات المتحدة، وكذلك العراق وقطر والكويت بوصفها تمثل الأجهزة المعنية لجامعة الدول العربية) اجتماعاً في جنيف برعاية المبعوث الخاص المشترك، واعتمدوا بياناً في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523)، هو بيان جنيف، الذي يحدد التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، ومنها الوقف الفوري للعنف بجميع أشكاله؛ والمبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ والإجراءات التي ستتخذها هذه الدول من أجل بلوغ تلك الأهداف دعماً للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير إنجاز عملية انتقال بقيادة سورية.

١٣١ - وبسبب اشتداد حدة العنف أيضا، لم يجر تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى تصفيتيها في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢.

١٣٢ - وفي ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، أبلغ المبعوث الخاص المشترك الأمين العام أنه لا يعترم طلب تحديد ولايته عند انتهائها في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، عُيّن الأخضر الإبراهيمي ممثلا خاصا مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية معنيا بسورية اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٣٣ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠١٣، دعا سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، وجون كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، وكذلك مجلس الأمن في قراره ٢١١٨ (٢٠١٢)، إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الجمهورية العربية السورية يضم حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن التنفيذ الكامل لبيان جنيف. وبدعوة من الممثل الخاص المشترك، عُقد هذا المؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في مونترو، بسويسرا. وأعقبت المؤتمر جولتان من المفاوضات بين الطرفين عقدتا في جنيف في الفترتين من ٢٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ومن ١٠ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وتخلّى الممثل الخاص المشترك عن منصبه في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤.

١٣٤ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤، عين الأمين العام ستافان دي ميستورا مبعوثا خاصا إلى سورية، ليتولى مهام منصبه في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اقترح المبعوث الخاص إنشاء "مناطق تجميد"، بدءا من حلب. ومع ذلك، لم يعلن عن التجميد بسبب عدم اتفاق الأطراف. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، أعلن المبعوث الخاص انطلاق مشاورات جنيف، التي استهدفت التشاور مع طائفة واسعة من المحاورين السوريين، ومع بلدان من المنطقة ومن خارجها، ابتغاء المساعدة في تحديد نقاط التوافق التي قد تسمح بإطلاق عملية سياسية وإنهاء النزاع في الجمهورية العربية السورية. وأصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/PRST/2015/15) أعرب فيه عن تأييده للنهج الذي اتبعه المبعوث الخاص.

١٣٥ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أفضى الزخم السياسي الجديد على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في الجمهورية العربية السورية إلى إنشاء الفريق الدولي لدعم سورية واعتماد أربعة بيانات سياسية (في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، و ١١ شباط/فبراير و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦) وقرارين لمجلس الأمن (٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)). وأصدر أيضا

الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، عدة بيانات مشتركة، منها البيان المتعلق بوقف الأعمال القتالية في الجمهورية العربية السورية، الذي صدر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ والذي أقر في قرار مجلس الأمن ٢٢٦٨ (٢٠١٦) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ وفي البيان المشترك اللاحق الصادر في ٩ أيار/مايو ٢٠١٦.

١٣٦ - ومن خلال هذه العملية، كلف مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) المبعوث الخاص بما يلي: (أ) دعوة حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة إلى إجراء مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي؛ (ب) دعم رصد وقف الأعمال القتالية الذي يتولاه الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية؛ (ج) دعم فرقتي العمل المعنيتين بإيصال المساعدات الإنسانية وبوقف إطلاق النار التابعتين للفريق الدولي لدعم سورية؛ (د) دعم الأمين العام في الوفاء بالتزاماته في مجال تقديم التقارير إلى مجلس الأمن.

١٣٧ - وفي ضوء ما سبق، عقد المبعوث الخاص ثلاث جولات من المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف، في صيغة تفاوض غير مباشر. وأشرك فريق المبعوث الخاص أيضاً الأطراف السورية في محادثات تقنية في الرياض والقاهرة وموسكو.

١٣٨ - ودعماً لعملية سياسية شاملة للجميع، أشرك مكتب المبعوث الخاص أكثر من ٣٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني السوري، منها مجموعات نسائية، تمثل طائفة من وجهات النظر السياسية، وذلك في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٣٩ - وفي ما يتعلق بوقف الأعمال القتالية، أنشأ الفريق الدولي لدعم سورية فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار. وتتألف هذه الفرقة، التي يشترك في رئاستها كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، من مسؤولين سياسيين وعسكريين وأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية لهم تأثير على الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، يتولى مكتب المبعوث الخاص مهام أمانة فرقة العمل هذه. وتدعم الأمانة العامة اجتماعات فرقة العمل وجهود الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الرامية إلى رصد وقف الأعمال القتالية من خلال مركز عمليات في جنيف يعمل على مدار الساعة.

١٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يدعو مكتب المبعوث الخاص فرقة العمل المعنية بإيصال المساعدات الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية إلى الاجتماع وينسق أعمالها. وتتمثل مسؤوليتها الرئيسية في معالجة الأولويات الملحة ذات الصلة بتنفيذ الفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يشمل عدة أمور منها رفع كل حصار في الجمهورية العربية

السورية، والحصول على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بطريقة دائمة ودون عوائق إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، وحماية المدنيين. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، يرأس المكتب فرقة العمل هذه ويتولى مهام أمانتها. وينسق الاجتماعات التحضيرية ويجري المتابعة المنتظمة مع الفريق القطري في الجمهورية العربية السورية ومع أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٤١ - تتولى إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني تقديم الدعم الفني والإداري إلى مكتب الممثل الخاص. وفي سياق تنفيذ ولاية بذل المساعي الحميدة، سيواصل المبعوث الخاص ومكتبه التشاور والتنسيق عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ذات الصلة الموجودة في المنطقة، وعند الاقتضاء، مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وسيواصل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الجمهورية العربية السورية والمنطقة ومع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال مكتب المبعوث الخاص في دمشق. وإضافة إلى ذلك، فإن الوكالات العاملة في الجمهورية العربية السورية ممثلة في مقر فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأزمة السورية، مما يكفل التنسيق والاتساق في الجهود السياسية والإنسانية والمتصلة بحقوق الإنسان وغيرها من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية.

١٤٢ - وإعمالاً لمبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، سيواصل مكتب المبعوث الخاص الاستفادة من القدرات اللوجستية والإدارية الموجودة لمركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد أبرم المكتب أيضاً مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل تقديم الدعم والتنسيق في جنيف على أساس استرداد التكاليف.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٤٣ - أتت الإنجازات التي تحققت في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٦ انعكاساً للخطوات التي اتخذت باتجاه إنهاء العنف والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في الجمهورية العربية السورية. وشمل ذلك المفاوضات الجارية مع حكومة الجمهورية العربية السورية وأعضاء من المعارضة السياسية والمسلحة على حد سواء، فضلاً عن التعاون

مع الفريق الدولي لدعم سورية وأعضاء مجلس الأمن على الحد من مستوى العنف، وزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ووضع لجنة إضافية في بناء الحل السياسي الشامل. وعقد الاجتماع الأول للمفاوضات بين الأطراف السورية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وأعقب ذلك عقد جولتين من المحادثات في جنيف مع جميع الأطراف المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبالإضافة إلى ذلك، واصل المبعوث الخاص عقد اجتماعات تقنية والتشاور على نطاق واسع مع الدول الأعضاء الأخرى ذات الصلة، ومع منظمات المجتمع المدني وممثلات عن النساء. وعين المبعوث الخاص أيضا مستشارا تقنيا شرع في العمل بشأن قضايا المحتجزين.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١٤٤ - من المتوقع أن تكون الخطوط العريضة لأنشطة المبعوث الخاص في عام ٢٠١٧ على النحو التالي:

(أ) استخدام المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام عن طريق مبعوثه الخاص إلى سورية للتوصل إلى حل سياسي سلمي للحرب. وتحقيقا لهذه الغاية، سيواصل المبعوث الخاص عقد مفاوضات تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛ والتشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، بما في ذلك دول الحوار والحكومات الأخرى التي لها اهتمام بالأطراف السورية أو تأثير عليها؛ والسلطات السورية؛ وجماعات المعارضة؛ والجماعات المسلحة؛ وممثلات عن النساء؛ ومنظمات المجتمع المدني. وسيقوم المبعوث الخاص، بالتشاور مع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بإسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن العملية السياسية؛

(ب) العمل مع الدول الأعضاء في الفريق الدولي لدعم سورية، وجميع الأطراف السورية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وكيانات الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى، على إنهاء العنف ودعم إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مستمر ودون عوائق. وعند الاقتضاء، سيتولى المبعوث الخاص إجراء اتصالات وثيقة مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى ذات الصلة، وكذلك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري دعما لجهودهم، وسيكون ذلك بصفة رئيسية من خلال مكتبه في دمشق؛

(ج) تقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

١٤٥ - ويرد بيان بهدف مكتب المبعوث الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازه.

الجدول ٢٠

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: التوصل استناداً إلى مبدأي المساواة وعدم التمييز إلى تسوية سياسية سلمية وشاملة للجميع بقيادة سورية للتزاع السوري، تلي تطلعات الشعب السوري المشروعة في العيش بكرامة والحرية والعدالة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء		
		٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) إحراز تقدم في وقف أعمال العنف	'١' عدم وقوع أعمال عنف ذات دوافع سياسية في الجمهورية العربية السورية	الإنجاز المستهدف نعم	لا ينطبق	لا ينطبق
		الإنجاز المقدر	لا	لا ينطبق
		الإنجاز الفعلي	لا	لا

النواتج

- اجتماعات فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار والاجتماعات ذات الصلة التي تدعم الأطراف السورية وأعضاء الفريق الدولي لدعم سورية في التفاوض وتنفيذ وقف إطلاق النار على نطاق البلد (١٠٠)
- إفادات بالجديد وإحاطات مقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وكذلك إلى جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية والسلوك الدبلوماسي، عن الحالة السياسية والأمنية في الجمهورية العربية السورية وعن الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص (٢٥)
- بيانات صحفية تشدد على أهمية الحوار السياسي، وإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية (٢٤)
- إحاطات بمعلومات أساسية، مقدمة إلى جهات منها وسائط الإعلام، تشدد على أهمية الحوار السياسي، وإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية (١٠٤)
- مقابلات مع وسائط إعلام رئيسية تشدد على أهمية الحوار السياسي، وإنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية (٢٤)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء		
		٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(ب) إحراز تقدم في إجراء عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية في بيئة آمنة تتيح تحقيق الانتقال السياسي وتهدف إلى معالجة فعالة للتطلعات والشواغل المشروعة للشعب السوري	'١' عدد الاجتماعات بين ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع أطراف جماعات المعارضة السورية في عملية سياسية تتسم بالمصادقية والشمول	الإنجاز المستهدف ٥٠٠	١٠٠	٦٠
		الإنجاز المقدر	٣٥٠	١٥٠
		الإنجاز الفعلي		٢٧٥

مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
٢' التوصل إلى وضع خريطة طريق أو إلى إبرام اتفاق بشأن إيجاد حل يلبي الإرادة والتطلعات المشروعة للشعب السوري ويكفل الاحترام الكامل لحقوقه الأساسية	١	١	١	الإنجاز المستهدف
	١	١		الإنجاز المقدر
	-			الإنجاز الفعلي
٣' عدد الاجتماعات المتعلقة بالعملية السياسية التي تضم ممثلين عن منظمات المجتمع المدني	لا ينطبق	لا ينطبق	٢٠٠	الإنجاز المستهدف
	لا ينطبق	١٠٠		الإنجاز المقدر
	لا ينطبق			الإنجاز الفعلي
٤' عدد الاجتماعات المتعلقة بالعملية السياسية التي تضم ممثلات عن النساء والمنظمات النسائية	لا ينطبق	لا ينطبق	٨٠	الإنجاز المستهدف
	لا ينطبق	٣٥		الإنجاز المقدر
	لا ينطبق			الإنجاز الفعلي

النواتج

- القيام بمساع حميدة وتنظيم محادثات ومشاورات ومفاوضات مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة الداخلية والإقليمية والدولية المعنية بهدف التوصل إلى حل سياسي للتراع السوري (٣٥٠)
- اجتماعات وحلقات عمل لجميع الأطراف السورية المعنية بشأن المواضيع المتعلقة بمحادثات السلام، مثل حقوق الإنسان أو إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية (٨)
- زيارات منتظمة إلى الجمهورية العربية السورية وإلى بلدان أخرى من أجل التشجيع على التوصل إلى حل سياسي للتراع السوري (٣٠)
- تيسير عقد اجتماعات مباشرة وغير مباشرة بين ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية وطائفة واسعة من المعارضة السورية من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء التراع وطرح حل سياسي مقبول لدى كافة الأطراف المعنية (٨٥)

مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
١' عدد اجتماعات مع الأطراف السورية من أجل تيسير الإفراج عن المحتجزين والسجناء الذين لهم صلة بالأحداث التي وقعت منذ آذار/مارس ٢٠١١	٥٠	٥٠	٥٠	الإنجاز المستهدف
	٥٠	٥٠		الإنجاز المقدر
	٤٠			الإنجاز الفعلي

النواتج

- آلية لتنسيق الإفراج عن المحتجزين (١)

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧		
١٠٠	١٠٠	١٠٠	النسبة المئوية لمن وصلت إليهم المساعدة الإنسانية الدولية من المحتاجين	(د) تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها
٧٤	٨٠		الإنجاز المقدر	
٨٠			الإنجاز الفعلي	

النواتج

- زيارات ميدانية منتظمة داخل الجمهورية العربية السورية إلى شتى المناطق المعنية بوضع الاتفاقات المحلية وتنفيذها وإلى المناطق المحاصرة (٢٠)
- اجتماعات فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية مع جميع أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية والاجتماعات ذات الصلة من أجل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها (١٠٤)

العوامل الخارجية

١٤٦ - سيتحقق الهدف بافتراض تعاون جميع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين مع المبعوث الخاص.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧ ^١	الفروق (٢٠١٦-٢٠١٧)	الاحتياجات غير المشكورة	مجموع الاحتياجات	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	الفرق	النفقات المقدرة	الاعتمادات
(٣)-(٥)=(٨)	(٤)-(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(١)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)
١٠ ٦٩٤,٢	٢٠٤٠,٦	-	١٠ ٣٠٩,٥	٨ ٢٦٨,٩	(٣٨٤,٧)	٨ ٦٥٣,٦	٨ ٢٦٨,٩
١١ ٥٨٨,٣	٥ ٣٤١,٤	٨٠,٦	٩ ١٩٦,٨	٣ ٨٥٥,٤	(٢ ٣٩١,٥)	٦ ٢٤٦,٩	٣ ٨٥٥,٤
٢٢ ٢٨٢,٥	٧ ٣٨٢,٠	٨٠,٦	١٩ ٥٠٦,٣	١٢ ١٢٤,٣	(٢ ٧٧٦,٢)	١٤ ٩٠٠,٥	١٢ ١٢٤,٣

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٢٢
الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		الموظفون المتطوعون	مجموع الموظفين من الفئة الرتبة الأمم	المجموع								
وأع أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	خدمات الأمن العامة	الدوليين	الفنية	المحلية	المتحدة	المجموع		
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٦	١	١	٢	٦	١١	٧	-	٢٩	١٣	٩	٥١	-	٢٩	-	٨٠
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٧	١	١	٣	٩	٢١	١٨	١	٥٥	١٧	٩	٨١	-	٥١	-	١٣٢
التغير	-	-	١	٣	١٠	١١	١	٢٦	٤	-	٣٠	-	٢٢	-	٥٢

١٤٧ - يُعزى تجاوز الإنفاق المتوقع في عام ٢٠١٧ إلى توسيع نطاق ولاية المكتب بموجب القرارات ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦). ويُعزى تجاوز الإنفاق تحت بند الموظفين المدنيين إلى نشر ٢٠ موظفا دوليا و ٣ موظفين وطنيين إضافيين. ويُعزى تجاوز الإنفاق تحت بند التكاليف التشغيلية إلى ما يلي: تعيين خبراء استشاريين إضافيين لدعم المبعوث الخاص خلال المحادثات بين الأطراف السورية؛ وازدياد المبلغ المخصص لسفر مكتب المبعوث الخاص فيما يتعلق بتنفيذ القرارات؛ واستئجار أماكن عمل آمنة في دمشق تمشيا مع التوصيات الصادرة عن إدارة شؤون السلامة والأمن؛ والخدمات المتصلة بالمؤتمرات والاجتماعات ومحادثات السلام، واجتماعات فرقتي العمل ومركز العمليات الذي يعمل على مدار الساعة دعما لتنفيذ القرارات. وتغطي النفقات الإضافية عن طريق سلطة الالتزام التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بمبلغ قدره ٢٠٠ ٦٩٣ ٤ دولار بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وسيُطلب اعتماد المبلغ الذي سينفق في إطار سلطة الالتزام في سياق الاحتياجات الإجمالية للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٤٨ - وتبلغ الاحتياجات المقدّرة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧ ما قدره ٣٠٠ ٥٠٦ ١٩ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). وتشمل هذه الاحتياجات تكاليف الموظفين المدنيين (١٠ ٣٠٩ ٥٠٠ دولار) لما مجموعه ١٣٢ وظيفة (١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد، و ١ مد-٢، و ٣ مد-١، و ٩ ف-٥، و ٢١ ف-٤، و ١٨ ف-٣، و ١ ف-٢، و ١٧ من فئة الخدمة الميدانية، و ٩ من فئة

الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٥١ من الرتبة المحلية. وتُضاف إلى ذلك التكاليف التشغيلية (٨٠٠ ١٩٦ ٩ دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين (٢٠٠ ٠٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٦٠٠ ٩٥٦ ١ دولار)، والمرافق والهيكل الأساسية (٤٠٠ ٤٥٩ ٤ دولار)، والنقل البري (٧٠٠ ٣٨٠ دولار)، والاتصالات (٨٠٠ ٣٥٤ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٢٠٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ١٦٤١ دولار).

١٤٩ - وفي عام ٢٠١٧، وفي ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، من المقترح إنشاء ٥٨ وظيفة جديدة وإلغاء ست وظائف في مكتب المبعوث الخاص، مما سيسفر عن زيادة صافية في عدد الوظائف قدرها ٥٢ وظيفة. ومن المقترح إنشاء ٣٢ وظيفة جديدة للعنصر الفني (١ مد-١، و ٣ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٩ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٧ من الرتبة المحلية)؛ و ٧ وظائف جديدة مقترحة لعنصر الأمن (٣ من فئة الخدمة الميدانية و ٤ من الرتبة المحلية)، و ١٩ وظيفة جديدة مقترحة لعنصر الدعم (٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٤ من الرتبة المحلية). واقترح إنشاء ٥٨ وظيفة جديدة يقابلها، بشكل جزئي، إلغاء ثلاث وظائف (٣ من الرتبة المحلية) ضمن عنصر الأمن، وإلغاء ٣ وظائف (٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ضمن عنصر الدعم. بالإضافة إلى ذلك، يقترح نقل خمس وظائف (٥ من الرتبة المحلية) من عنصر الأمن إلى عنصر الدعم، ونقلوظيفتين (٢ من الرتب المحلية) في عنصر الدعم من الجمهورية العربية السورية إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت.

١٥٠ - والعدد المقترح لوظائف العنصر الفني في البعثة هو ٦٤ وظيفة، ستكون ٢٩ وظيفة منها في جنيف (١ وكيل أمين عام، و ١ أمين عام مساعد، و ٣ مد-١، و ٣ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٧ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، و ٣٢ وظيفة في دمشق (١ مد-٢، و ٤ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ٩ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٩ من الرتبة المحلية)، و ٣ وظائف في نيويورك (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

١٥١ - ويبلغ العدد المقترح لوظائف العنصر الأمني للبعثة ٣٤ وظيفة، جميعها في دمشق (١ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١١ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٠ من الرتبة المحلية).

١٥٢ - ويبلغ العدد المقترح لوظائف عنصر الدعم في البعثة ٣٤ وظيفة، ستكون أربع منها في جنيف (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب

الأخرى))، و ٢٦ وظيفة في دمشق (١ ف-٤، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢٠ من الرتبة المحلية)، ووظيفتان في مكتب الدعم المشترك في الكويت (٢ من الرتبة المحلية)، ووظيفتان في نيويورك (١ ف-٤ و ١ ف-٣).

١٥٣ - ويُعزى الفرق (الزيادة) بين الاحتياجات المقدّرة لعام ٢٠١٧ والاعتمادات المخصّصة في عام ٢٠١٦ إلى توسيع نطاق ولاية المكتب بموجب القرارات ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦). ويعود الفرق في المبلغ المخصّص للأفراد المدنيين إلى اقتراح إنشاء ٣٠ وظيفة دولية و ٢٢ وظيفة وطنية. ويُعزى ازدياد المبلغ المخصص للتكاليف التشغيلية بشكل رئيسي إلى زيادة المبلغ المخصص لسفر مكتب المبعوث الخاص لتنفيذاً للقرارات المذكورين؛ واستئجار أماكن عمل آمنة في دمشق، تمشياً مع التوصيات الصادرة عن إدارة شؤون السلامة والأمن؛ والخدمات المتصلة بالمؤتمرات والاجتماعات ومحادثات السلام واجتماعات فرقتي العمل ومركز العمليات الذي يعمل على مدار الساعة دعماً لتنفيذ القرارات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٥٤ - في عام ٢٠١٦، استُخدمت موارد خارجة عن الميزانية قُدّرت بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ دولار لدعم مكتب المبعوث الخاص، بما في ذلك المفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف التي قادها المبعوث الخاص. واستُخدمت موارد خارجة عن الميزانية أيضاً لتمويل أنشطة التخطيط واحتياجات الدعم في المقر في نيويورك. وفي عام ٢٠١٧، سيتلقى مكتب المبعوث الخاص دعماً لعمله من الصندوق الاستئماني لدعم إدارة الشؤون السياسية يشمل توفير أموال إضافية لتغطية الأنشطة غير المتوقعة أو التي اتسع نطاقها خلال العام. وسيوفر الصندوق الاستئماني، بوجه خاص، دعماً للمفاوضات بين الأطراف السورية، والاجتماعات بين الجهات المعنية الدولية والإقليمية، واجتماعات ممثلي الأطراف السورية في الداخل، وأعمال الخبراء الاستشاريين. ومن المتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ما قدره ٨٠٠.٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٦، تُموّل ثلاث وظائف لموظفين في الشؤون السياسية (٢ ف-٤ و ١ ف-٣) من الموارد الخارجة عن الميزانية. ومن المتوقع إبقاء هذه الوظائف في عام ٢٠١٧.

حاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان

(٣٠٠ ٣٨٧ ١ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٥٥ - أنشئ مكتب المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١١ في أعقاب تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (الوثيقتان S/2011/474 و S/2011/475). وتبادل الأمين العام ومجلس الأمن مزيداً من الرسائل في هذا الشأن في عام ٢٠١٦ (الوثيقتان S/2016/258 و S/2016/259). ويدعم المكتب إقامة علاقات حسن جوار سلمية بين السودان وجنوب السودان والمحافظة عليها من خلال دوره في بذل المساعي الحميدة باسم الأمين العام. ويشمل ذلك التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، الذي يدعو السودان وجنوب السودان إلى التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا ذات الأهمية القصوى، ومنها: (أ) طرائق تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل التي لم تُنفذ بعد، بما في ذلك التسوية السياسية للتراع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان؛ (ب) الترتيبات الرئيسية في مرحلة ما بعد الانفصال البالغة الأهمية لإقامة علاقات حسن الجوار بين الطرفين.

١٥٦ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقّعت حكومتا السودان وجنوب السودان تسعة اتفاقات في أديس أبابا، تم التوصل إليها بفضل وساطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وبدعم وثيق من مكتب المبعوث الخاص. وفي اتفاق التعاون الشامل، التزم الطرفان مجدداً بالمبدأ الأساسي المتمثل في إنشاء دولتين متجاورتين هما السودان وجنوب السودان تتوفر فيهما مقومات البقاء وتعاونان فيما بينهما. وشملت الاتفاقات الإضافية الثمانية ترتيبات بشأن النفط، والتجارة، والأعمال المصرفية، وبعض المسائل الاقتصادية، والمعاشات التقاعدية، والمسائل المتعلقة بالحدود، ووضع رعايا كل بلد لدى الآخر، وترتيبات أمنية. وبالرغم من تفعيل الآليات المشتركة المتوخاة في الاتفاقات، لم يُحرز تقدم يُذكر في الاستفادة منها في معالجة القضايا العالقة. ولم تفعّل بعدُ المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح، على الرغم من الاتفاق في اجتماع استثنائي عقدته الآلية السياسية والأمنية المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن إحداثيات خط الوسط للمنطقة. بيد أن الطرفين اتفقا في الاجتماع العادي للآلية، المعقود في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، على إصدار أوامر توجيهية فوراً لإعادة نشر قواتهما من المنطقة الدولية التي تقع فيها المنطقة الآمنة المتروعة السلاح. ولم يحرز أي تقدم بشأن إعادة النشر، بسبب استئناف القتال في جنوب السودان.

١٥٧ - وعلى الرغم من أن السودان أعلن أنه قد انسحب من المنطقة الآمنة المتروعة السلاح، لم تتحقق الآلية السياسية والأمنية المشتركة من ذلك. ومنذ إبرام الاتفاق في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، لم تتغير الوقائع في الميدان، وما فتئت القيود المفروضة على حالها. ومع استمرار الأعمال القتالية في جنوب السودان، من غير المتوقع إحراز أي تقدّم ملحوظ أو حدوث أي شيء يدعو إلى الاهتمام في المدى القريب. وفي هذا الصدد، لم يُعقد اجتماع متابعة كان من المقرر عقده في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٦.

١٥٨ - علاوة على ذلك، وبالرغم من العمل الحثيث والرحلات المكوكية بين الحكومتين، لم يُحرز أي تقدّم في الترتيبات المؤقتة في منطقة أبيي ووضعها النهائي. وفي ما يتعلق بالتزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، استمرّ فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بدعم وثيق من مكتب المبعوث الخاص، في العمل مع الأطراف، ويسرّ إجراء جولة أخرى من المفاوضات الرسمية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال في عام ٢٠١٥. ولم يتمكن الطرفان من استكمال المفاوضات بسبب الخلافات حول مسائل مبدئية، بما في ذلك الروابط والتعاقب بين وقف الأعمال القتالية والعملية السياسية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٥٩ - سيواصل مكتب المبعوث الخاص تقديم الدعم الكامل لفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وتنسيق الجهود معه. وفي هذا الصدد، سيستمر مكتب المبعوث الخاص في العمل، بالتعاون والتنسيق الوثيقين، مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وفي إجراء مشاورات مع الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الدول المجاورة والبلدان المانحة وأعضاء مجلس الأمن والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ولا يزال التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أولويةً هو أيضاً، وهو أمر يُستشَفّ، مثلاً، من التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مسألة وصول المساعدة الإنسانية إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان. وسيظل مكتب المبعوث الخاص يتلقى الدعم الإداري من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وكذلك من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الخرطوم وجوبا، على التوالي.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٦٠ - استمر مكتب المبعوث الخاص في العمل بنشاط مع المسؤولين الرئيسيين في البلدين لتشجيع تسوية مسائل اتفاق السلام الشامل التي لا تزال عالقة، ولوضع ترتيبات لتعزيز العلاقات الثنائية؛ واستمر في معالجة النزاعات الداخلية ذات الصلة في البلدين، والتي تشكل عائقاً يحول دون تطبيع العلاقات الثنائية. كما تعاون المكتب مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ودعمهما، بتوفير التحليل والمشورة لتذليل العقبات التي تواجهها عمليات التفاوض الجارية في السودان وجنوب السودان.

١٦١ - وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يُحرز أي تقدم يُذكر على صعيد المسألتين العالقتين الرئيسيتين المنبثقتين من اتفاق السلام الشامل. ففيما يتعلق بمنطقة أبيي، لم تحقق حكومتا السودان وجنوب السودان أي تقدم في تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ أو في تسوية الوضع النهائي للإقليم. وعقدت لجنة الرقابة المشتركة في أبيي آخر اجتماعين لها في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥. كذلك، لا يزال النزاع في المنطقتين الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ جولة مفاوضات رسمية واحدة بشأن وقف أعمال القتال في المنطقتين وفي دارفور بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لمشاورات ثنائية موسعة، يسر الفريق مجموعة من الاجتماعات غير الرسمية بين الأطراف حول المنطقتين ودارفور. وفي إطار المساعي الرامية إلى كسر الجمود في المفاوضات، وبدعوة من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، عُقد اجتماع في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦ لوضع استراتيجية عمل بين الحكومة والحركات المسلحة وحزب الأمة القومي، وزود الفريق الأطراف بمشروع اتفاق خارطة طريق ليكون بمثابة الأساس لتحديد الخطوات التالية في عملية السلام، بما في ذلك المحادثات بشأن وقف أعمال القتال، والمفاوضات السياسية حول تسوية النزاعات في المنطقتين وفي دارفور، والخيارات المتصلة بسُبل ضمان مشاركة المعارضة في حوار وطني شامل للجميع. وعقب التوقيع المتأخر على اتفاق خارطة الطريق من جانب الحركات المعارضة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، عقد فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مفاوضات بشأن وقف الأعمال القتالية في المنطقتين وفي دارفور في الفترة من ٩ إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٦. غير أن كلاً من المسارين انتهيا إلى طريق مسدود بعد الجولة الأولى من المفاوضات.

١٦٢ - وفي إطار متابعة تنفيذ اتفاقات التعاون المبرمة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، عقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة، وهي الآلية الرئيسية لمعالجة القضايا المتصلة بأمن الحدود بين السودان وجنوب السودان، اجتماعاً استثنائياً في أديس أبابا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وهو أول اجتماع تعقده منذ أيار/مايو ٢٠١٣. وقبل الطرفان خريطة المنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح التي عرضها عليهما فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، واتفقا على أن خط الوسط في المنطقة هو الخط الفاصل بين القوات المسلحة لحكومي السودان وجنوب السودان. علاوة على ذلك، وعقب تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان، اجتمعت الآلية السياسية والأمنية المشتركة في الخرطوم في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وخلال هذا الاجتماع، اتفق الطرفان، في جملة أمور، على إتمام إعادة نشر قواتهما من المنطقة الواقعة فيها المنطقة الآمنة المتروعة السلاح، وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بحيث تعمل بكامل طاقتها، وفتح ممرات العبور الحدودية العشرة على مرحلتين، وتعزيز العلاقات على المستويين الأمني والعسكري بين الدولتين.

١٦٣ - وفي ما يتعلق بالأزمة الداخلية في جنوب السودان، واصل مكتب المبعوث الخاص تقديم الدعم التقني والاستشاري الكامل إلى فريق الوساطة الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتوجت هذه العملية بتوقيع الطرفين في آب/أغسطس ٢٠١٥ على اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

١٦٤ - وتمشيا مع طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩ الذي أشارت فيه إلى ضرورة إعادة النظر في الترتيب الحالي للقيادة المشتركة بين مكتب المبعوث الخاص ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، اقترح الأمين العام الفصل بين قيادة المكتبين، من خلال إنشاء وظيفة رئيس بعثة في مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، برتبة وكيل أمين عام، عن طريق رفع مستوى الوظيفة الحالية برتبة أمين عام مساعد في المكتب في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ووافقت الجمعية العامة على هذا الاقتراح في قرارها ٢٤٧/٧٠. وفي هذا السياق، تولّى السيد هايلي منكريوس، الذين كان حتى عام ٢٠١٦ يؤدي مهام المبعوث الخاص للأمين العام في السودان وجنوب السودان ورئيس بعثة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، قيادة المكتب فقط، بينما عُيّن السيد نيكولاس هايسوم مبعوثا خاصا جديدا في عام ٢٠١٦.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١٦٥ - ستركز جهود مكتب المبعوث الخاص على مساعدة الأطراف في حل المسألتين المعلقتين الرئيسيتين في تنفيذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وهما وضع ترتيبات مؤقتة لعملية تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي والاتفاق على تلك العملية؛ والنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان. وسيواصل المكتب أيضاً دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق على وضع جدول زمني لترسيم الحدود وعلى آلية لتسوية النزاع بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها. وستظل الاتصالات المتواصلة للمبعوث الخاص مع أصحاب المصلحة في كلا البلدين مهمة لتحقيق استقرار الوضع الأمني وإيجاد حل دائم لهذه المسائل في نهاية المطاف.

١٦٦ - وسيستمر المبعوث الخاص أيضاً في العمل على تحقيق السلام والاستقرار وتوطيدهما بين السودان وجنوب السودان وداخل كل منهما. وسيقوم أيضاً برحلات مكوكية منتظمة بين البلدين، وسيسافر إلى بلدان في المنطقة ومواقع أخرى ذات صلة لإجراء المشاورات اللازمة.

١٦٧ - وسيواصل مكتب المبعوث الخاص دعم الجهود، بما فيها تلك التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الرامية إلى إنهاء النزاعات المتعددة في السودان بواسطة عملية شاملة تنطوي على إجراء حوار وطني حقيقي يتسم بالمصداقية. وسيشارك المبعوث الخاص في جميع جولات المفاوضات التي تجرى تحت رعاية الفريق المعني بالتنفيذ.

١٦٨ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتصلة بمكتب المبعوث الخاص.

الجدول ٢٣

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: دعم عملية المفاوضات لتوطيد السلام والاستقرار بين السودان وجنوب السودان من خلال المساعي السياسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء		
		٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
(أ) تنفيذ الاتفاقات الثنائية	'١' إنشاء إدارة منطقة أبيي	الإنجاز المستهدف	نعم	نعم
		الإنجاز المقدر	لا	لا
		الإنجاز الفعلي	لا	لا

مقاييس الأداء				مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧		
٢' الانسحاب الكامل للقوات المسلحة والشرطة من منطقة أبيي	نعم	نعم	نعم	الإنجاز المستهدف	
	لا	لا		الإنجاز المقدر	
	لا			الإنجاز الفعلي	
٣' التفعيل الكامل للألية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها واكتمال إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح	نعم	نعم	نعم	الإنجاز المستهدف	
	لا	نعم		الإنجاز المقدر	
	لا			الإنجاز الفعلي	
٤' وقف الأعمال القتالية وإبرام اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان	نعم	نعم	نعم	الإنجاز المستهدف	
	لا	لا		الإنجاز المقدر	
	لا			الإنجاز الفعلي	
٥' إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة من السكان في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان	نعم	نعم	نعم	الإنجاز المستهدف	
	لا	لا		الإنجاز المقدر	
	لا			الإنجاز الفعلي	
١' التوصل إلى اتفاق بين السودان وجنوب السودان بشأن وضع جدول زمني لترسيم الحدود وإنشاء آلية لتسوية النزاع حول المناطق المتنازع عليها	نعم	نعم	نعم	الإنجاز المستهدف	(ب) إتمام المفاوضات بشأن المسائل العالقة بين السودان وجنوب السودان
	لا	لا		الإنجاز المقدر	
	لا			الإنجاز الفعلي	
٢' التوصل إلى اتفاق بين السودان وجنوب السودان بشأن العملية المفضية إلى تحديد الوضع النهائي لمنطقة أبيي	نعم	نعم	نعم	الإنجاز المستهدف	
	لا	لا		الإنجاز المقدر	
	لا			الإنجاز الفعلي	
١' تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان بشكل فعال وفي الوقت المحدد	لم يتحقق	نعم	نعم	الإنجاز المستهدف	(ج) توطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان
	لا	نعم		الإنجاز المقدر	
	لا			الإنجاز الفعلي	
٢' إقامة حوار وطني جامع وذو مصداقية في السودان	لم يتحقق	نعم	نعم	الإنجاز المستهدف	
	لا	لا		الإنجاز المقدر	
	لا			الإنجاز الفعلي	

النواتج

- التواصل والتشاور بشكل منتظم مع السلطات في السودان وجنوب السودان ومع الأطراف الأخرى المعنية حول جميع المسائل المتعلقة بعملية توطيد السلام فيما يخص ما يلي: (أ) تنفيذ الاتفاقات الثنائية (٩)، (ب) استكمال المفاوضات بشأن المسائل العالقة بين السودان وجنوب السودان، (ج) توطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان (٦ زيارات إلى كل من السودان وجنوب السودان).

- تقديم المشورة أو المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات ومشاورات منتظمة مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ حول (أ) تنفيذ الاتفاقات الثنائية، (ب) استكمال المفاوضات بشأن المسائل العالقة بين السودان وجنوب السودان، (ج) توطيد السلام والاستقرار داخل السودان وجنوب السودان (٥٠ اجتماعاً/جلسة تشاور)
- التواصل والتشاور بشكل منتظم مع الدول الأعضاء الرئيسية، بما فيها بلدان المنطقة والدول المجاورة، لوضع نُهج موحدة وتطويرها (١٢ اجتماعاً/جلسة تشاور)
- إحاطات فصلية يقدمها المبعوث الخاص إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حول مسائل شتى ذات صلة (٤)

العوامل الخارجية

١٦٩ - يُتوقع أن يتحقق الهدف شريطة استمرار توافر الإرادة السياسية لدى القادة والمجتمعات المحلية التابعة لهم، لا سيما في ظل الأزمات الداخلية في كِلا البلدين، واقتران ذلك بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٤

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧ ^(أ)	الاحتياجات غير المشكورة	مجموع الاحتياجات	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	الفرق	النفقات المقدرة	الاعتمادات	النفقة
(٣)-(٥)=(٨)	(٤)-(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(١)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)
١ ١٢٨,٦	(٤٩,٤)	-	١ ١١٠,٤	١ ١٥٩,٨	(١٨,٢)	١ ١٧٨,٠	١ ١٥٩,٨
٢٩٦,٢	٢٤,٠	-	٢٧٦,٩	٢٥٢,٩	(١٩,٣)	٢٧٢,٢	٢٥٢,٩
١ ٤٢٤,٨	(٢٥,٤)	-	١ ٣٨٧,٣	١ ٤١٢,٧	(٣٧,٥)	١ ٤٥٠,٢	١ ٤١٢,٧

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

الجدول ٢٥
الوظائف

الفئة الفنية والفئات العليا															فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون	
الخدمات															الموظفون		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات		الخدمات	
الخدمات															الخدمات			

١٧٠ - يعزى التجاوز المتوقع في الإنفاق في عام ٢٠١٦ أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الموظفين الوطنيين استناداً إلى استحقاقات شاغلي الوظائف الحاليين عما هو مدرج في الميزانية؛ (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية في مجالي خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والنقل مع تعيين قيادة منفصلة لكل من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب المبعوث الخاص في عام ٢٠١٦. ومثلما ذكر في الفقرة ١٦٤ أعلاه، فإن المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان كان أيضاً رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠١٦، ونتيجة لذلك، فقد تم تغطية بعض النفقات التشغيلية المتعلقة بدعم المبعوث الخاص من ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

١٧١ - وتصل الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧ إلى ٣٠٠ ٣٨٧ ١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف الثماني (١) وكيل أمين عام، و ١ مد-١، و ٢ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و ١ من الرتبة المحلية) وإنشاء المقترح لوظيفة واحدة جديدة من الرتبة المحلية (٤٠٠ ١١٠ ١ دولار)، والتكاليف التشغيلية (٩٠٠ ٢٧٦ دولار) التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (٥٠٠ ١٨٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ١٠ دولار)، والنقل البري (٣٠٠ ٨ دولار)، والاتصالات (٢٠٠ ٣٩ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٠٠ ١٦ دولار)، والخدمات الطبية (٦٠٠ ٤ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٨٠٠ ١٣ دولار).

١٧٢ - وفي عام ٢٠١٧، يُقترح إنشاء وظيفة لسائق (الرتبة المحلية). ومثلما ذكر أعلاه، فإن المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان كان أيضا، حتى عام ٢٠١٦، رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. ونتيجة لذلك، فقد تولى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي توفير الاحتياجات المتعلقة بوظيفة سائق للمبعوث الخاص. ومع تعيين ممثل خاص للأمين العام لدى الاتحاد الأفريقي منفصل عن المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، فإن ثمة حاجة إلى وظيفة سائق دعما للمبعوث الخاص.

١٧٣ - ويُعزى الفرق (النقصان) بين احتياجات عام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ أساسا إلى: انخفاض الاحتياجات من الموظفين الدوليين نتيجة لتطبيق معدل شغور أعلى في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، وهو ما يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بندي: (أ) تكاليف الموظفين الوطنيين، تعزى إلى الإنشاء المقترح لوظيفة سائق (من الرتبة المحلية)، على أساس تخصيص اعتماد بمعدل متوسط الدرجة الفعلية داخل الرتبة ومعدل المعيل لشاغلي الوظائف الحاليين، ونسبة النفقات على التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استنادا إلى اتجاهات الإنفاق؛ (ب) التكاليف التشغيلية، تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المقام الأول. وكما ذكر سابقا، فإن المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان كان أيضا، حتى عام ٢٠١٦، رئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ونتيجة لذلك، فقد تم تغطية بعض النفقات التشغيلية المتعلقة بدعم المبعوث الخاص من ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠١٦.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٧٤ - لم تُنَح للمكتب موارد خارجة عن الميزانية في عام ٢٠١٦ ولا يُتوقع أن تتاح له في عام ٢٠١٧.

طاء - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى

(٥٠٠ ٣٣٢ ٤ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٧٥ - يُبين إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، الإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية الأساسية اللازمة لإنهاء دوامة النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وانضمت كينيا والسودان إلى الإطار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، عُيِّن المبعوث الخاص للأمين العام إلى

منطقة البحيرات الكبرى، ولاحقاً، أنشئ مكتب في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في نيروبي لدعم التنفيذ الكامل للإطار. ومنذ ذلك الوقت، أصدر مجلس الأمن أربعة قرارات بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي القرارات ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤) و ٢٢١١ (٢٠١٥) و ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، التي طلب فيها إلى المبعوث الخاص للأمين العام أن يقوم، في جملة أمور، بقيادة وتنسيق وتقييم عملية تنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية المنبثقة عن إطار السلام والأمن والتعاون؛ وتشجيع إجراء حوار سياسي إقليمي رفيع المستوى بين الأطراف الموقعة الأساسية بغرض معالجة الأسباب الجذرية للتراع؛ والتشجيع على تنظيم انتخابات وطنية ذات مصداقية وشاملة للجميع في المواعيد المحددة؛ والانخراط مع الجهات الفاعلة الإقليمية بشأن تحييد الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٧٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وضع المبعوث الخاص خارطة طريق لمدة ثلاث سنوات (٢٠١٥-٢٠١٧) من أجل دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وتحدد خارطة الطريق تسع أولويات رئيسية لأداء المبعوث الخاص مهامه بكفاءة. ويجري حالياً استعراض استراتيجي لولاية مكتب المبعوث الخاص. ومن المقرر إصدار تقرير للأمين العام بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٧٧ - سيتعاون مكتب المبعوث الخاص مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في تنفيذ الالتزامات الوطنية على النحو المبين في الجوانب ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤) و ٢٢١١ (٢٠١٥) و ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

١٧٨ - وسيعمل مكتب المبعوث الخاص مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة على تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي أُطلق في آذار/مارس ٢٠١٦ دعماً لإطار السلام والأمن والتعاون. وتشمل الوكالات المنخرطة في هذه الشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

١٧٩ - وسيتعاون مكتب المبعوث الخاص مع مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي بشأن عناصر الدعم الإداري المستقل عن المكان، وعلى أساس محدود، مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشأن عناصر الدعم الإداري المرتهن بالمكان لضمان تقديم الدعم في الوقت المناسب وكفاءة تقديم الخدمات إلى المكتب. ويُقدّم الدعم من قِبَل كلٍّ من مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي على أساس استرداد التكاليف.

المعلومات المتعلقة بالأداء

١٨٠ - خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، واصل مكتب المبعوث الخاص دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وقد تحقق ذلك من خلال تنفيذ أولويات خارطة الطريق الخاصة بالمكتب للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، فضلاً عن تنفيذ الجوانب ذات الصلة من قراري مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥) و ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

١٨١ - وبالنسبة لعام ٢٠١٦، تتمثل إنجازات مكتب المبعوث الخاص في إطار الإنجازات المتوقعة (أ) فيما يلي:

(أ) بدء الحوار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة من أجل استئناف التعاون العسكري المشترك بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة بشأن الأعمال العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛

(ب) تنظيم اجتماعات رفيعة المستوى لمناقشة أفضل السبل لمعالجة مسألة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوى الديمقراطية المتحالفة، بالتعاون مع الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون (الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)؛

(ج) بدء التعاون بين الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون والحكومات في المنطقة للنهوض بتنفيذ إعلان نيروبي واستئناف إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين إلى الوطن من أوغندا ورواندا، بوسائل من بينها البعثات الميدانية؛

(د) بدء إشراك الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية في إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال إجراء حوار شامل للجميع؛

(هـ) بدء تنفيذ توصيات آلية الإشراف الإقليمية بتعزيز الهياكل الإدارية ضمن إطار السلام والأمن والتعاون، بوسائل من بينها عقد اجتماعات عملية المنحى ومملوك زمامها وطنيا بقدر أكبر للجنة الدعم التقني، منها الدورة الثالثة عشرة للجنة التي عُقدت في لوساكا في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦؛

(و) عقد اجتماعات للمسؤولين الوطنيين بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون، مثل التعاون القضائي، كآليات لبناء الثقة، مثل الاجتماعات التي عقدت في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦ في كينشاسا وفي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في نيروبي.

١٨٢ - وبالنسبة لعام ٢٠١٦، تتمثل إنجازات مكتب المبعوث الخاص في إطار الإنجازات المتوقعة (أ) فيما يلي:

(أ) إطلاق الإطار الاستراتيجي الإقليمي لأفرقة الأمم المتحدة الوطنية دعماً لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون؛

(ب) تنظيم اجتماعين يتصلان بتنظيم المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، يليهما المؤتمر الذي عُقد في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير في كينشاسا، بما يشمل إجراء استعراض لاحق لأعمال المؤتمر في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ في نيروبي؛

(ج) عقد الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون في ٢٢ آذار/مارس في نيويورك؛

(د) نشر كُتَيْب عن حشد الموارد لمنتدى المرأة؛

(هـ) إجراء مشاورات مع منظمات المجتمع المدني على أساس فصلي وتعزيز المنتدى الإقليمي للمجتمع المدني التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من خلال اجتماعات وحوارات بناء القدرات والتشاور؛

(و) عقد اجتماعين بشأن التعاون القضائي الإقليمي في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦ في كينشاسا وفي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل في نيروبي؛

(ز) تنظيم حلقة عمل بشأن التكامل المحلي كحل للتشريد في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في نيروبي.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٧

١٨٣ - استنادا إلى الولايات المنوطة بالمبعوث الخاص، ستركّز افتراضات التخطيط العامة لميزانية عام ٢٠١٧ على الأولويات والأنشطة البرنامجية التالية:

(أ) مواصلة بذل المساعي الحميدة لتشجيع حكومات المنطقة على تعطيل نشاط الجماعات المسلحة؛

(ب) الشروع في مساعٍ حميدة لدعم إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في المواعيد المحددة في بلدان المنطقة مع دعم جهود الوساطة والتمهيد بالمنطقة في الوقت نفسه؛

(ج) مواصلة إصلاح الهياكل الإدارية ضمن إطار السلام والأمن والتعاون ودعم تنفيذ البروتوكولات والاتفاقات القائمة التي تعزز السلام والأمن والتنمية والتعاون في المنطقة، مع تعزيز آليات بناء الثقة الإقليمية في الوقت نفسه؛

(د) دعم المبادرات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك عمليات متابعة المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى؛

(هـ) مواصلة تعزيز منتدى المرأة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون كأداة رئيسية لتمكين النساء في المنطقة وتشجيع المزيد من مشاركة المرأة في عمليات السلام في المنطقة؛

(و) مواصلة إشراك ودعم مجموعات المجتمع المدني والشباب في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون؛

(ز) مواصلة دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي الإقليمي من أجل التصدي للإفلات من العقاب في المنطقة فيما يتعلق بالجرائم الدولية، والعنف الجنسي والجنساني، واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة، والإرهاب؛

(ح) دعم التنفيذ الفعّال للإطار الاستراتيجي الإقليمي لدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون؛

(ط) تعزيز الشراكات مع الأوساط المانحة من أجل تمويل الأنشطة الداعمة لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون؛

(ي) التعاون مع الشركاء بشأن إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا.

١٨٤ - ويرد أدناه هدف مكتب المبعوث الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء المتعلقة بعمله.

الجدول ٢٦

الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء

الهدف: النهوض بتنفيذ أحكام إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وتعزيز إيجاد حلول دائمة لمنع نشوب النزاعات المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى وتسويتها، بوسائل من بينها تنفيذ المهام التي طلبها قرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦)

مقاييس الأداء			مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧		
٢	١	٢	الإنجاز المستهدف	(أ) إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المعلنة بموجب إطار السلام والأمن والتعاون وفقا للنقاط المرجعية المحددة وخارطة الطريق التي وضعها المبعوث الخاص، بما في ذلك إجراء انتخابات سلمية في المنطقة
١	١		الإنجاز المقدر	
١			الإنجاز الفعلي	
			[عدد الجماعات المسلحة التي عُوِّلَتْ أنشطتها]	
-	-	٤٠ في المائة	الإنجاز المستهدف	'٢' التقدم المحرز في تنفيذ إعلان نيروبي (٢٠١٣). بما في ذلك إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين إلى وطنهم، جمهورية الكونغو الديمقراطية، من رواندا وأوغندا [النسبة المئوية التراكمية للمقاتلين السابقين ومعاليهم الذين أعيدوا إلى الوطن]
-	٢٥ في المائة		الإنجاز المقدر	
١٠ في المائة			الإنجاز الفعلي	
-	-	٥٢ في المائة	الإنجاز المستهدف	'٣' التقدم المحرز في إعادة المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم إلى أوطانهم طوعا [النسبة المئوية لمن يستوفون الشروط من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين الذين أعيدوا من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رواندا وأوغندا]
-	٤٠ في المائة		الإنجاز المقدر	
٣ في المائة			الإنجاز الفعلي	
٨	٦	٥	الإنجاز المستهدف	'٤' الزيادة في عدد مبادرات بناء الثقة الرامية إلى تعزيز التعاون بين حكومات المنطقة [عدد المشاريع التي وُضعت وُفِّدَتْ]
٤	٤		الإنجاز المقدر	
٢			الإنجاز الفعلي	

مقاييس الأداء	مؤشرات الإنجاز			الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
١	٢	٢	الإنجاز المستهدف	'٥' إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وشفافة في المنطقة
١	٣		الإنجاز المقدر	[عدد الانتخابات السلمية والشاملة للجميع والشفافة التي أُجريت في المنطقة]
٢			الإنجاز الفعلي	
-	٨	٦	الإنجاز المستهدف	'٦' تعزيز الهياكل الإدارية ضمن إطار السلام والأمن والتعاون على المستوى الوزاري للدول الموقعة، وعلى مستوى الشهود/الجهات الضامنة
٨	٥		الإنجاز المقدر	[العدد التراكمي للاجتماعات على مستويات آلية الإشراف الإقليمية، ولجنة الدعم التقني، والمستوى الوزاري، ومستوى الشهود/الجهات الضامنة]
٤			الإنجاز الفعلي	

النواتج

- إجراء مناقشات ومشاورات أسبوعية على المستويين الرفيع والتنفيذي مع حكومات البلدان الـ ١٣ الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون
- تنظيم اجتماعات و/أو القيام ببعثات لتعزيز بناء الثقة بين القادة الإقليميين (٥)
- تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن (٢)
- تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن (٢)
- اجتماعات لجنة الدعم التقني المعقودة بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢)
- اجتماعات آلية الإشراف الإقليمية المعقودة بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (٢)
- عقد اجتماع بين الشهود على إطار السلام والأمن والتعاون بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي (١)
- القيام ببعثات تيسير وتنظيم حوارات للإسهام في تأمين انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وسلمية في المنطقة (٩)
- إجراء/تيسير بعثات في مجال الدعوة و/أو إجراء مناقشات رفيعة المستوى من أجل النهوض بتنفيذ إعلان نيروبي (٣)
- تقديم إحاطة أو إعداد ورقة توجيهية أو استراتيجية من أجل التعجيل بتنفيذ إعلان نيروبي (١)
- القيام ببعثات بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومات كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بغية التعجيل بالعمو عن عناصر حركة ٢٣ مارس السابقين وإعادةهم إلى الوطن من رواندا وأوغندا (٣)

- القيام ببعثات و/أو عقد اجتماعات بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف التعجيل بتعطيل أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية والجماعات المسلحة الأخرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤)

مؤشرات الإنجاز	مقاييس الأداء			الإنجازات المتوقعة
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	
(ب) إحراز تقدم في تيسير العملية السياسية التي تُشارك البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والنساء والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية	–	٥	٥	١' تنفيذ حلول دائمة لمعالجة قضايا اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة [عدد المبادرات التي يُسرّت]
	٥	٥		الإنجاز المستهدف
	٥			الإنجاز المقدر
٢' تحسن التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وازدياد التكامل الاقتصادي الإقليمي [عدد المبادرات والمشاريع المنفذة لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي]	–	٤	٥	الإنجاز المستهدف
	٤	٤		الإنجاز المقدر
	٤			الإنجاز الفعلي
٣' زيادة حشد القوى الحية في المنطقة ومشاركتها (النساء والشباب والمجتمع المدني) فيما يخص إطار السلام والأمن والتعاون [عدد المبادرات والمشاريع المنفذة لتعزيز حشد القوى الحية ومشاركتها]	–	٤	٥	الإنجاز المستهدف
	٤	٤		الإنجاز المقدر
	٢			الإنجاز الفعلي
٤' إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب وتحسين المساءلة وتعزيز التعاون الإقليمي القضائي من أجل ترسيخ سيادة القانون في المنطقة [عدد عمليات تسليم الجناة البارزين والعقول المدبرة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومحاكمتهم]	٢	٤	٥	الإنجاز المستهدف
	٢	٤		الإنجاز المقدر
	٢			الإنجاز الفعلي
٥' تعبئة المزيد من الموارد من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون [مقدار الزيادة فيما حرت تعبئته من موارد]	–	٤ ملايين	٣ ملايين	الإنجاز المستهدف
	٤ ملايين	٢,٦ مليون		الإنجاز المقدر
	٠,٦ مليون			الإنجاز الفعلي

النواتج

- إعداد ورقات مواضيعية و/أو مشاريع من أجل النهوض بالتكامل الاقتصادي الإقليمي (٥)
- تنظيم مؤتمر بمشاركة ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات النسائية من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى (١)
- إجراء المبعوث الخاص و/أو رئيس موظفي الشؤون السياسية في المنطقة مشاورات إقليمية لإشراك القيادات السياسية في التنفيذ التام لإطار السلام والأمن والتعاون (٨)

- إطلاق مشاريع عابرة للحدود بتعاون وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشركاء الأمم المتحدة (٢)
- إجراء مشاورات وحوارات شهرية مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتعزيز التعاون
- تعبئة الموارد من أجل دعم الأنشطة المتصلة بإطار السلام والأمن والتعاون والممولة عن طريق الصندوق الاستثماري لمكتب المبعوث الخاص (٣ ملايين دولار)
- عقد اجتماع على المستوى الوزاري أو على مستوى الخبراء لتعزيز التعاون القضائي الإقليمي (١)
- عقد مؤتمر دولي لمتابعة تعزيز القطاع الاقتصادي في منطقة البحيرات الكبرى (١)

العوامل الخارجية

١٨٥ - يُتَوَقَّع أن تحقق ولاية مكتب المبعوث الخاص هدفها بشرط ما يلي: أن تواصل الدول الأعضاء، ولا سيما مجلس الأمن، دعم عملية تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى والتركيز عليها، بوسائل من بينها تنسيق الإجراءات وتوجيه رسائل متسقة إلى البلدان الموقعة، وأن تسمح الحالة في المنطقة بمواصلة الحوار السياسي بين بلدانها، وأن تتوافر إرادة سياسية واضحة لتنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية المتعلقة بتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والتنفيذ الشامل لإطار السلام والأمن والتعاون.

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول ٢٧

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧				١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦			
صافي الاحتياجات لعام ٢٠١٧ ^(أ)	الفروق (٢٠١٦-٢٠١٧)	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات	الاعتمادات لعام ٢٠١٦	الفرق	النفقات المقدرة	الاعتمادات
(٣)-(٥)=(٨)	(٤)-(٥)=(٧)	(٦)	(٥)	(١)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)
٢ ٧٥٨,٢	(٤٢,٧)	-	٢ ٨٣٣,٥	٢ ٨٧٦,٢	٧٥,٣	٢ ٨٠٠,٩	٢ ٨٧٦,٢
١ ٥٥٥,٧	(٢٦,١)	٢٦,٥	١ ٤٩٩,٠	١ ٥٢٥,١	(٥٦,٧)	١ ٥٨١,٨	١ ٥٢٥,١
٤ ٣١٣,٩	(٦٨,٨)	٢٦,٥	٤ ٣٣٢,٥	٤ ٤٠١,٣	١٨,٦	٤ ٣٨٢,٧	٤ ٤٠١,٣
المجموع							

(أ) صافي الاحتياجات بعد احتساب تقديرات النقص أو التجاوز في الإنفاق لعام ٢٠١٦.

١٨٦ - السبب الرئيسي للنقص المتوقع في الإنفاق عما أدرج في الميزانية في عام ٢٠١٦ هو انخفاض النفقات المتكبدة عن الموظفين الدوليين بسبب ارتفاع معدلات الشواغر والتكلفة الفعلية لشاغلي الوظائف عما أدرج في الميزانية. وتقابل هذا الانخفاض في النفقات جزئياً زيادة في النفقات أساساً تحت بند التكاليف التشغيلية تعزى إلى ارتفاع التكاليف المتعلقة بالسفر في مهام رسمية عما أدرج في الميزانية، كنتيجة للزيادة في السفر إلى منطقة البحيرات الكبرى دعماً لتفعيل لجنة الدعم التقني وآلية الإشراف الإقليمية.

١٨٧ - وتصل الموارد المقترحة لمكتب المبعوث الخاص لعام ٢٠١٧ إلى ٣٣٢ ٥٠٠ ٤ دولار (بعد خصم الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لاستمرار الوظائف السبع والعشرين (١ وكيل أمين عام، و ١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ١ من فئة الخدمة المدنية، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ووظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية، و ٧ من الرتبة المحلية) (٢ ٨٣٣ ٥٠٠ دولار)، والتكاليف التشغيلية (١ ٤٩٩ ٠٠٠ دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين (٩٤ ٣٠٠ دولار)، والسفر في مهام رسمية (٦٠٦ ١٠٠ دولار)، والمرافق والهيكل الأساسية (٨٧ ٨٠٠ دولار)، والنقل البري (٨٢ ٨٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١٢٥ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (١٧٤ ١٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (١٢٩ ١٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٩٩ ٨٠٠ دولار).

١٨٨ - وفي عام ٢٠١٧، يُقترح ألا يكون هناك تغيير في عدد ومستوى الوظائف المقترحة لمكتب المبعوث الخاص.

١٨٩ - ويعكس الفرق (النقصان) بين احتياجات عام ٢٠١٧ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٦ تخصيص مبلغ أقل للاحتياجات من الموظفين الدوليين، يعكس تخصيص اعتماد بمعدل متوسط الدرجة الفعلية داخل الرتبة ومعدل المعيل لشاغلي الوظائف الحاليين ونسبة النفقات الفعلية على التكاليف العامة للموظفين إلى المرتبات الفعلية، استناداً إلى اتجاهات الإنفاق، وتطبيق معدل أقل لتسوية مقر العمل في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية، تحت بند تكنولوجيا المعلومات في المقام الأول، نتيجة لإلغاء وظيفة أحد موظفي تكنولوجيا المعلومات المتعاقد معهم دولياً، بسبب تغيير ترتيبات الدعم في المكتب. وتزِيل أثر هذا الانخفاض في الاحتياجات جزئياً زيادةً في الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين، التي تراعي الرتب والدرجات والاستحقاقات الفعلية لشاغلي الوظائف، وزيادة في الاحتياجات من الخبراء الاستشاريين، بسبب الاستعانة ببيت خبرة استشارية إضافية، والحاجة إلى تعيين خبراء استشاريين يتمتعون بمستوى أعلى من الخبرة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

١٩٠ - في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، تم تلقي مبلغ مليوني دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية من المانحين (٢,٧ مليون دولار منذ إنشاء مكتب المبعوث الخاص في عام ٢٠١٤)، وقد يسّر ذلك البدء في مشاريع اجتماعية واقتصادية، منها المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص، الذي عُقد في كينشاسا في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦؛ ودعم منتدى المرأة؛ والأنشطة الرامية إلى تمكين المجتمع المدني وتعزيز مشاركة الشباب؛ والتكامل الاقتصادي؛ والاجتماعات الرفيعة المستوى، مثل الاجتماع الوزاري بشأن التعاون القضائي الذي عُقد في ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، يتوقع المكتب تبرعات جديدة في إطار مساهمة متعددة السنوات يبلغ قدرها حوالي مليون دولار. ومن المتوقع أن يسهم مانحون آخرون في الصندوق الاستئماني بمبلغ يُقدَّر بـ ١,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع وصول مبالغ مماثلة لعام ٢٠١٧.